الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٨٢
المعقودة يوم الجمعة
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

تأبين فخامة الرئيس الراحل راتو سير بينايا غانيلو رئيس جمهورية فيجي والقائد الأعلى لقواتها المسلحة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ستقوم الجمعية العامة، قبل نظرها في البند المدرج في جدول أعمالها لهذه الجلسة، بتأبين رئيس جمهورية فيجي الراحل والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، صاحب الفخامة راتو سير بينايا غانيلو.

إننا نشاطر فيجي، حكومة وشعبا، أحزانها على الوفاة المفاجئة لرئيسها المحبوب. كان الرئيس غانيلو من خير ساسة منطقة المحيط الهادئ، وكان يتمتع بأرفع مكانة، خدم بلده طوال مدة تزيد على ٥٠ سنة في شتى المناصب العامة. وكان رئيسا وجنديا ورياضيا بارزا، وكان أول رئيس لجمهورية فيجي في عام ١٩٨٧.

ونيابة عن الجمعية العامة، أود أن أنقل تعازينا القلبية لحكومة وشعب جمهورية فيجي ولأسرة الفقيد.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل أنغولا الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الافريقية.

السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا): (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن شعب وحكومة جمهورية فيجي يشعران بالحزن على رحيل رئيس جمهورية فيجي والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، صاحب الفخامة راتو سير بينايا غانيلو. وتود المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة في هذه المناسبة أن تقول إنها تتشاطر الحزن على فقدان ذلك الإبن العظيم لفيجي، الذي كرس حياته للنضال من أجل استقلال شعبه وتقدمه الاجتماعي في مختلف المجالات. والواقع أن فقدانه لم يحس به شعب جمهورية فيجي الشقيقة وحده بل أحست به جميع الشعوب المحبة للسلم والبشرية جمعاء.

ولسوف نتذكر راتو بينايا غانيلو، رئيس جمهورية فيجي، لأعماله وإخلاصه؛ لقد كان مصدر إلهام ومحل احترام وإعجاب كبيرين في العالم.

وفي هذا الوقت الذي يشعر فيه شعب وحكومة فيجي بالأسى والحزن، اسمحوا لي، نيابة عن مجموعة الدول الافريقية الأعضاء في الأمم المتحدة، أن أتقدم بأخلص تعازينا، عن طريق البعثة الدائمة لفيجي، إلى حكومة وشعب فيجي وإلى أسرة الفقيد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل اليابان الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

السيد مارورياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود، نيابة عن المجموعة الآسيوية، أن أعرب عن أخلص التعازي لزميلنا السفير سينيلولي، وعن طريقه،

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.82
05 April 1994

ARABIC

93-87417(A)

لحكومـــــة وشعب جمهورية فيجي، بمناسبة رحيل رئيسهما المبجل، صاحب الفخامة راتو سير بينايا غانيلو.

إن عطاء الرئيس الراحل راتو سير بينايا غانيلو لبلده امتد ٥٤ سنة. فبعد أن انضم إلى الخدمة المدنيـة فـي فيجـي فـي عـام ١٩٣٩، شغـل مناصـب متنوعة - نخص بالذكر منها، وزير الشؤون الداخلية، ووزير الأراضي والموارد المعدنية، ونائب رئيس الوزراء، والحاكـــم العام. وفي عام ١٩٨٧ أصبح أول رئيس للجمهورية. وطوال مدة توليه رئاسة الجمهورية، قاد أمته الجزرية الباسيفيكية على درب النمو والرخاء الاقتصاديين، وبالتالي عزز رفاه شعبه واستقرار المنطقة.

والمجتمع الدولي، وجيران فيجي الآسيويون، يأسفون على وجه الخصوص لرحيله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
والآن أعطي الكلمـــــة لممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد ماليسكي (جمهوريـــة مقدونيـــا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بشعور من الحزن العميق، علمنا برحيل رئيس آخر لدولـــة عضو في الأمم المتحدة. ونيابة عن أعضاء المجموعة الإقليمية لدول أوروبا الشرقية، أود أن أشيد بذكرى الرئيس الراحل لجمهورية فيجي والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، صاحب الفخامة راتو سير بينايا غانيلو. وأود أن أطلب من وفد جمهورية فيجي أن ينقل أخلص تعازينا إلى أسرة الرئيس الراحل وإلى حكومة وشعب جمهورية فيجي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
والآن أعطي الكلمة لممثل إكوادور، الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد أيالا لاسو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):
بمشاعر الحزن العميق، نشيد بذكرى الرئيس الراحل لجمهورية فيجي، صاحب الفخامة راتو سير بينايا غانيلو.

إن الرئيس غانيلو خدم بلده بامتياز في عدد كبير من ميادين العمل. ففي شبابه، كان بطلا رياضيا، وخلال الحرب العالمية الثانية حارب دفاعا عن وطنه. وبعد ذلك شغل أهم المناصب التنفيذية في الخدمة المدنية في فيجي في كل ما يتصل بالاقتصاد والتنمية، ثم في الفرع التشريعي، وأخيرا في الفرع التنفيذي للحكومة.

إن حياته المهنية الطويلة في مجال الخدمة العامة أوصلته الى أرفع المناصب في بلده. لقد كان ثالث حاكم عام لفيجي، في عام ١٩٨٣، وبعد ذلك، عندما أعلنت الجمهورية في عام ١٩٨٧، أصبح رئيسها الأول.

وإنني على ثقة من أن شعب فيجي سيتذكر دائما رجله اللامع بإعجاب وامتنان واحترام.

ونيابة عن دول امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أتقدم بالتعازي القلبية الى بعثة فيجي، وأطلب الى البعثة أن تنقل رسالتي الى أسرة صاحب الفخامة راتو سير بينايا غانيلو والى حكومة وشعب فيجي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
والآن أعطي الكلمة للسيد خوسيه كايتانو دا كوستا بريرا ممثل البرتغال، الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد دا كوستا بريرا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أتكلـــم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

بحزن عميـــــق أنعي رئيس جمهورية فيجي والقائد الأعلى لقواتها المسلحة، راتو سير بينايا غانيلو، الذي توفى هذا الأسبوع.

إن الرئيس راتو سير غانيلو حظـــي باحترام كبير في أوساط المجتمع الدولي، في الوقت الذي كان يتمتع فيه بهيبة وقورة غير عادية في بلده. وقد خدم شعب فيجي في مناصب مختلفة طوال حياته، وكان رجلا ذا نفوذ بلا منازع وسيرة سياسية رائعة، وبذلك أصبح رجل دولة مرموقا ومحبوبا من الجماهير.

وفي هذا المحفل، سأقتصر على التنويه بالدور الهام للرئيس راتو سير غانيلو بوصفه أول رئيس

لجمهورية فيجي. لقد تولى منصبه في عام ١٩٨٧، بعد أن شغل مناصب في العديد من الوزارات الهامة في بلده.

وأود أن أختتم كلمتي بالاعراب عن تعازي مجموعتي ومواساتها القلبية الخالصة لحكومة وشعب جمهورية فيجي ولأسرة الفقيد الرئيس الراحل، راتو سير بينايا غانيلو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
والآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السيد ريتشارد وليامز، الذي سيتكلم نيابة عن البلد المضيف.

السيد وليامز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن حكومة وشعب الولايات المتحدة يودان الإعراب عن أسفهما العميق لخسارة رجل دولة عظيم هو الرئيس راتو سير بينايا غانيلو رئيس جمهورية فيجي. وخلال سنوات خدمته الطويلة لشعب فيجي بوصفه ضابطا عسكريا، وموظفا مدنيا، وبرلمانيا، ووزيرا، ونائب رئيس وزراء، ورئيسا سابقا للمجلس الأعلى لرؤساء القبائل، وحاكما عاما، وأخيرا بوصفه رئيسا للجمهورية، أبدى اخلاصا لا يتوانى لحقوق الآخرين. وسوف نتذكر طويلا رزانته وحكمته كرئيس دولة.

إن ما تحلى به الرئيس الراحل غانيلو من صفات القيادة والوطنية والتفاني في سبيل الديمقراطية أكسبه ليس فقط اعجاب واحترام شعب فيجي وانما أيضا اعجاب واحترام الآخرين في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. وفي حين نشعر بالحزن على رحيله، فإننا جميعا نجد العزاء فيما تركه من أعمال مجيدة. ويحدونا الأمل أن يتأسى الآخرون بمثاله. نتوجه بتعازينا القلبية لعائلته ولحكومة فيجي وشعبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
والآن أعطي الكلمة للسيد راتو ماناسا سينيلولي، الممثل الدائم لفيجي.

السيد راتو ماناسا سينيلولي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نيابة عن شعب وحكومة جمهورية فيجي، أود أن أعرب عن خالص شكرنا على هذا التأبين الحار لرئيسنا الراحل صاحب الفخامة راتو سير بينايا غانيلو. إن رئيسنا المحبوب قضى نحبه في مستشفى وولتر ريد في واشنطن قبل البارحة. وقد توفى صاحب الفخامة الرئيس غانيلو عن ٧٥ عاما. ووفدي يشعر بالامتنان والتأثر الشديد إزاء عبارات التعاطف والتعازي التي عبرتم عنها، سيدي الرئيس، ورؤساء المجموعات الاقليمية وممثل البلد المضيف في هذه المناسبة الحزينة.

لقد اضطلع راتو سير بينايا غانيلو بدور أساسي في صياغة مستقبل فيجي السياسي لأكثر من ثلاثة عقود. وبعد الاضطرابات السياسية التي واجهتها فيجي في عام ١٩٨٧، اضطلع بدور أساسي وحاسم في إعادة الاستقرار الى البلاد. وعمل الرئيس غانيلو بلا كلل حتى النهاية، وخدم شعب فيجي في المناصب المتعددة التي شغلها خلال حياته.

وخلال الجزء الأخير من خدمته العامة التي استمرت ٥٦ سنة، كان يتابع عن كثب العلاقات الخارجية لفيجي. وقد تكلم في مناسبات عدة أمام هذه الجمعية العامة بالنيابة عن فيجي. وفهم دور هذه المنظمة في صون السلم والأمن. وقدم دعمه المخلص لجهود فيجي في مجال حفظ السلم. وقام بزيارات متكررة الى الشرق الأوسط مستهدفا تشجيع جنودنا العاملين في لبنان وسيناء ورفع معنوياتهم.

إن راتو سير بينايا غانيلو، الذي كان رمزا للاستقرار والتسامح والمحبة، حظي ببالغ التقدير والاحترام من جانب سكان فيجي متعددي الأعراق، الذين سيفتقدونه كثيرا.

اسمحوا لي في ختام كلمتي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، وللدول الأعضاء، أن وفدي سينقل الى أسرة الفقيد والى شعب وحكومة فيجي، مشاعر التعاطف والحزن الرقيقة التي أعربتم عنها.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

(الحالة في البوسنة والهرسك: مشروع قرار A/48/L.50)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
والآن أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك لعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.50.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي أن أنضم الى الممثلين الآخرين في الإعراب عن التعازي لشعب وجمهورية فيجي لفقدان رئيسهما المحبوب، راتو سير بينايا غانيلو.

وأود أن أعرب عن التعازي لأسر المواطنين الكرواتيين الاثني عشر الذين قتلوا بوحشية في الاسبوع الماضي بينما كانوا يعملون في الخارج باسم بلدهم.

يشرفني أن أعرض مشروع القرار (A/48/L.50) المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك"، نيابة عن مقدميه.

بعد كل المصائب التي نزلت بنا، وبعد جميع ألوان الحرمان التي عانيناها، وبعد كل الخيانات والخذلان، اسمحوا أن أوكد لكم، مع ذلك، أننا لم نأت هنا لكي نؤبن جمهورية البوسنة والهرسك.

إننا ما نزال ضحايا الإبادة الجماعية. وما برحنا نعاني من أعمال القتل الأحمق للألوف من الناس، نتيجة الحصارات المستمرة للبرابرة الفاشيين. ومع أن ديمقراطيات الغرب المتحضرة ما فتئت تنكر علينا حقنا في الدفاع عن النفس، فإن ما يشاع عن موت امتنا إشاعة مبالغ فيها للغاية.

ومن قبيل السخرية، أن رفضنا العنيد للإذعان لتدميرنا الذي طال أمد التنبؤ به قد يكون هو السبب في أن العديدين يشعرون بالإنزعاج، بل ويمنعون في عدم استعدادهم لمنحنا حقوقنا. وربما هناك من يرون في وجودنا المتواصل حرجا يفضح كذب التزامهم المعلن بالقانون الدولي. ولا عذر لنا لمن يجدون راحة أكبر في إزالتنا من الوجود، بدلا من أن نكون تذكرة دائمة بخيانتهم للمبادئ. ونظل على التزامنا المخلص بالتوصل الى سلم تفاوضي.

فعندما يفشل المجتمع الدولي في مواجهة الإبادة الجماعية ضد سكاننا، ويسمح بتعريض مدنيينا للقصف بالقنابل والرمي بالرصاص، وحرمانهم من المتطلبات الأساسية للحياة، لا مفر لنا من أن نتفاوض حتى مع جلادينا لكي نحد من وطأة المعاناة.

ولن نكون آخر المدافعين عن المبادئ التي تخلت عنها منذ أمد طويل بقية العالم على حساب شعبنا.

وسوف نقدم أكثر التنازلات إيلاما، وهي تنازلات لم يقدمها إطلاقا أولئك الداعين بشدة الى تقديم هذه التنازلات. وكل ذلك من أجل إنقاذ الأرواح والإبقاء على أمة قابلة للحياة، وعلى مجتمعنا الديمقراطي المتسامح والمتعدد الثقافات.

وبعد أن عانينا من فشل قائمة طويلة من خطط السلام واتفاقات وقف إطلاق النار، فإننا سنواصل، مع ذلك، دعم آخر مبادرة للاتحاد الأوروبي بشأن البوسنة والهرسك. ولقد قبلنا بإخلاص جميع المبادئ الواردة في ولاية مبادرة الاتحاد الأوروبي.

ولسوء الطالع، فإن الصرب لم يتقدموا بأية تنازلات تطالب بها المبادرة صراحة من أجل التوصل الى تسوية سياسية. والأخطر من ذلك، أنهم يتراجعون باستمرار عن التزاماتهم بضمان تدفق المساعدة الإنسانية الضرورية.

لقد مضى الآن شهر تقريبا على إعلان المبادرة الخاصة بالبوسنة والهرسك، والتي علق على نجاحها الكثير من الآمال. وللأسف، فإن النتائج لا تبرر التوقعات بأي حال.

إن مبادرة الاتحاد الأوروبي تسعى الى إعطاء حافز للصرب لكي ينسحبوا من منطقة صغيرة من الأرض التي "طهروها إثنيا" وذلك بمكافأتهم بتخفيف العقوبات، وإضفاء الشرعية على أعمالهم والتخلي عن مبادئ المجتمع الغربي، وميثاق الأمم التحدة والقانون الدولي.

إن الصفقة والخيار بالنسبة للصرب قد يبدوان واضحين للغالبية. ومع ذلك، فبالنسبة للعقلية الصربية التي تعودت على الاسترضاء المستمر، فإن نهج الجزرة والعصا، دون وجود عصا، ليس من شأنه إلا تشجيعها على التمادي في التعنت.

إن الذين وضعوا في هذه المبادرة الكثير من هيبتهم والكثير من الآمال لمستقبلنا وبقائنا عليهم الآن أن ينظروا مليا في مسؤوليتهم عن عكس مسار عملية الاسترضاء الآخذة في التعمق باستمرار، وأن يعملوا على استعادة إمدادات المساعدة الإنسانية الأساسية التي تمس الحاجة اليها.

ومشروع القرار A/48/L.50 المعروض أمامنا يسعى الى تحقيق هذه الأهداف - وهي أهداف أساسية للتوصل الى أي سلم، ومن أجل إنقاذ الأرواح.

فإذا كان بمقدور الذين روجوا لخطة السلام الجديدة توخي خطوة أكثر فعالية تمنح مبادرتهم نشاطا جديدا ومصداقية فينبغي إذن أن تكون لديهم الشجاعة لاقتراح هذه الخطوة. ولكن اسمحوا لنا أن نكون واضحين بشأن نقطة واحدة؛ إن الوعود بمزيد من الجزرات، والعروض بمزيد من المحادثات لن تكفي وحدها لإيجاد ما يلزم من حسن النية واحترام القانون الدولي والمبادئ.

إن مناقشة اليوم يمكن أن تكون في الواقع تأبينا لمبادئ الأمم المتحدة وحكم القانون. وإذا لم يتم الحفاظ على هذه المبادئ وعلى حكم القانون، فعلينا أن نتساءل إن كان بمقدور هذه الأمم المتحدة وهيئاتها أن تتأثر وتتقدم في هذه الفترة الحرجة الحافلة بالفرص والعثرات. وإلا، يجب علينا أن نتساءل ما إذا كانت الأمم المتحدة تعاني من استعداد أو نقص جيني يمكن أن تكون قد ورثته عن عصبة الأمم.

إن الأمم الحديثة الاستقلال في أوروبا الشرقية والكتلة السوفياتية السابقة ربما تميل الى ضم أصواتها السياسية والدبلوماسية الى القوى الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

ومع تصاعد الإعجاب بالقوميين المتطرفين ومكاسبهم الانتخابية، وكذلك العسكريين والمناهضين للسامية، ينبغي لتلك الأمم أن تتوخى الحذر كي لا تعاني نفس الخيانة التي عانت منها تشيكوسلوفاكيا في ١٩٣٨ على أيدي نفس الدول التي تسعى تلك الأمم الآن الى الانضمام الى ناديها الخاص.

إن الكفاح الذي نخوضه الآن في البوسنة من أجل التأكيد على حقوقنا السيادية، وتعزيز مبادئ الأمم المتحدة، والدفاع عن أنفسنا ودرء داء الفاشية، هو كفاحكم أيضا.

وعلى أمم ما يطلق عليه العالم النامي والعالم المتخلف - أمم افريقيا وآسيا والامريكتين - أن تشعر بالقلق لأن التطبيق الانتقائي للقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة سيعود بنا الى الوراء، الى تلك الحقبة التي كان فيها الاستغلال والاستعمار والقوة هي القاعدة، وعندما كان العرق والدين هما معيار الرفاه الاقتصادي بل وحتى البقاء الجسدي.

وفي البوسنة والهرسك، فإن الدين والعرق هما ذريعة العدوان، بل هما في حقيقة الأمر أسلحة لارتكاب الإبادة الجماعية.

إن الكفاح الطويل والمؤلم ضد الفصل العنصري يقترب الآن من نهاية ناجحة في افريقيا. وفي غضون ذلك، فإن الفصل العنصري، هذا الزومبي الآتي من عصر آخر، ينبعث بعد موته في بلادي، ويجري الترويج له الآن بوصفه أداة للسلم، من جانب أولئك الذين أمدوه بالحياة أصلا في افريقيا وفي أماكن أخرى.

والى الديمقراطيات الغربية نقول: لقد توقعنا منكم المساعدة في مواجهة الفاشية والعدوان لأننا كنا ندافع عن نفس المبادئ وحقوق الانسان التي تتغنون بها. ومما يؤسف له، أنكم تملصتم من مسؤوليتكم. والأسوأ، أنكم التمستم لأنفسكم العذر على تقاعسكم، وزدتمونا يأسا بتصنيفنا على أساس العرق والدين، وليس على أساس أعمالنا وفلسفتنا السياسية.

وأكثر من ذلك، أنكم اخذتمونا بذنب غيرنا وساويتم في المسؤولية بين الضحية والمعتدي وذلك بإطلاقكم تسمية غير مسؤولة بل وماكرة على هذا العدوان، بأنه حرب أهلية أو دينية. ولم تكتفوا بأن أنكرتم علينا حقوقنا كضحايا، وإنما سعيتم أيضا الى تشويه سمعتنا وإنكار تراث أمتنا كمجتمع متسامح ومتعدد الأعراق.

في بداية هذا الخريف أكد مسؤول في قوة الأمم المتحدة للحماية أن حصار سراييفو لم يعد قائما.

وفي الشهر الماضي، عمد موظفو الأمم المتحدة الى حرمان شعب سراييفو من حق استقبال مجموعة من الفنانين المرموقين قدموا إلينا كجزء من تبادل ثقافي وكرمز للتضامن. وفي مستهل هذا الشهر، طالب الصرب بتقسيم سراييفو تحت تهديد الاستمرار في القصف والإبادة الجماعية. وفي الاسبوع الماضي، واصل الصرب إعاقة وصول المستلزمات الانسانية الأساسية، وخصوصا، المواد اللازمة لفصل الشتاء، وذلك بغية تجويع شعب سراييفو وتجميده بردا.

وفي هذا الاسبوع بعينه، أطلقت أكثر من ١ ٠٠٠ قذيفة صربية على سراييفو؛ فقتلت ما يزيد على ٢٠ من المدنيين الأبرياء، وشوهت عشرات آخرين.

لقد عين مجلس الأمن سراييفو على أنها منطقة آمنة، ومن المفترض أن تدافع عنها قوات المجتمع الدولي العسكرية الموزوعة في البوسنة والهرسك. وسراييفو وقعت أيضا ضحية للنفاق. وما زال ينكر على شعب سراييفو وجمهورية البوسنة والهرسك حق الحصول على الأسلحة للدفاع عن نفسه ضد المعتدين المدججين بالسلاح.

وسراييفو ما هي إلا أكثر المدن ظهورا للعيان من بين المدن والبلدات والقرى البوسنية الواقعة تحت الحصار وهي: موستار، غوازدي، بركو، سربرينيتشا، بيهاق، توزلا.

وسراييفو هي التجسيد الحي لعملية الخنق البطيء لأمتنا بأسرها، هذه الأمة التي هي دولة عضوة في هذه الهيئة، أي الأمم المتحدة.

إننا جميعا معرضون للخطر في سراييفو. فلا تسمحوا لروح تسامح سراييفو بأن تضعف، إذ أننا بدونها سنكون جميعا أكثر عجزا. لا تسمحوا بتقسيم سراييفو بأسلاك شائكة وحوائط عالية، لأن ذلك سيزيد درجة من فرقتنا جميعا. لا تسمحوا بإزالة سراييفو، لأن جميع مبادئنا قد تدفن تحت أنقاضها.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبدأ بالقول بأننا نحتفظ بالحق في تعليل تصويتنا في الوقت المناسب بشأن مشروع القرار المعروض على الجمعية.

إن الجمهورية الأرجنتينية ما برحت تعترف دائما بحق البوسنة والهرسك في السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، وستواصل الاعتراف بذلك. والجمهورية الارجنتينية تدين مرة أخرى الانتهاكات المستمرة لسيادة البوسنة والهرسك، والانتهاكات الخطيرة للغاية والمتكررة لحقوق الانسان المرتكبة ضد سكانها، وبخاصة سياسة "التطهير العرقي" البغيضة التي تمارس في أراضيها.

والجمهورية الأرجنتينية تؤيد تأييدا قويا التوصل إلى تسوية تفاوضية عادلة وسلمية ودائمة للصراع الذي أحاق بشعوب المنطقة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا اقتناعنا بأن هذه التسوية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق التدابير المنصوص عليها في الميثاق لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. كما نؤكد مجددا أن عدم الاعتراف بحيازة الأراضي باستخدام القوة ينطوي على رفض كامل للصحة القانونية لكل عمل ارتكبه المحتلون للأراضي المستولى عليها بطريقة غير مشروعة.

إن بلادي - اقتناعا منها بأن تعزيز العدالة والتمسك بمبادئ القانون الدولي يشكلان أفضل طريق لضمان السلم والأمن الدوليين - تساهم منذ عام ١٩٩١ بقوة متطوعة من الجيش الأرجنتيني، تتكون من ٩٥٠ من جنود المشاة الآلية يتمركزون في كرواتيا. ووعيا منا بالأحداث الأخيرة، نريد أن نذكر أننا لن نخفض مساهمتنا بأية طريقة كانت، رغم أن قواتنا عانت من خسائر وهي تؤدي مهمتها الصعبة.

إن تهيئة مناخ من السلم والاحترام المتبادل هي وحدها التي تمكن أطراف هذا الصراع التعيس من تحقيق تسوية تفاوضية عادلة ودائمة.

من فوق منصة السلام هذه، ونيابة عن الجمهورية الأرجنتينية، أحيي اثنين من أبنائنا، النقيب خوسيه روخاس والرقيب أول سيرجيو فالا. الأول، الذي قاد واحدة من السرايا الأربع في فرقة الجيش الأرجنتيني المرابطة في كرواتيا، مات بالأمس عندما كان في دورية، نتيجة لانفجار لغما. ولنقل، مع التحلي بضبط النفس الذي يميز الجنود الحقيقيين الذين يفهمون أن المشقة والتضحية جزء من مهنتهم، إنه مات أثناء أدائه واجبه. ومع هذا لابد لي من أن أضيف أنه مات بشهامة أولئك الذين يلبسون الخوذات الزرقاء الخاصة بالأمم المتحدة، أينما خدموا، مضحين بأرواحهم من أجل السلام. ومن الواضح أن تضحيته لم تذهب هباء. إننا نعلم أن الحرب تتنافى مع الإنسانية والعقل والذكاء بل ومع جوهر الإنسانية نفسها.

أما عن ثاني أبنائنا، فقد أبلغني قائد فرقته تليفونيا بأنه فقد رجلا ليلة أمس وفقد الأخرى صباح اليوم، والفرص أمامه ضعيفة.

إنني أذكر النقيب خوسيه روخاس والرقيب أول سارجيو فالا في هذه القاعة لأقدم إليهما تحية حزينة ولكنها صافية جليلة، نيابة عن رجال ونساء بلدي وكذلك، وأنا واثق من هذا، نيابة عن رجال ونساء المجتمع الدولي كله الممثل هنا. وندعو الله جميعا أن يكون مع أسرتيهما، ونعرب عن عرفاننا للفقيدين.

أختتم بياني بكلمات سيدة جليلة من البلد المضيف وهي اليانور روزفيلت. لقد قالت ذات مرة أنه لا يكفي الكلام عن السلام، وإنما يجب على المرء أن يؤمن به. إلا أنه لا يكفي حتى أن تؤمن بالسلام، وإنما يجب على المرء أن يعمل من أجله. ونحن في هذه المنظمة نعرف أن تلك الكلمات صحيحة تماما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند اليوم الساعة ١١/٣٠.

تقرر ذلك.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أشرك وفد بلادي في مشاعر الحزن والتعاطف التي أعرب عنها بمناسبة وفاة رئيس جمهورية فيجي، وأطلب من ممثل فيجي أن ينقل تلك المشاعر إلى حكومة وشعب فيجي، وإلى أسرة الرئيس الراحل.

أود أيضا أن أشرك وفد بلادي في عبارات العزاء التي قدمها ممثل الأرجنتين بمناسبة الوفاة المحزنة لمواطنيه أثناء تأديتهما واجبهما.

إن باكستان، حكومة وشعبا، لا تزال تتابع بحزن وقلق عميقين المأساة المستمرة في جمهورية البوسنة والهرسك. إن دولة ذات سيادة عضوا في الأمم المتحدة تتعرض لعدوان صارخ وإبادة جماعية على أيدي الصرب. وذلك العدوان تضاعف من حدته الهجمات المسلحة التي تشنها عناصر كرواتية متطرفة، وبخاصة في وسط البوسنة.

منذ الحرب العالمية الثانية، شهد العالم حالات عدوان عديدة. وشهدنا إنتهاكات لحقوق الانسان، وفي معظم الأحيان، من أكثر الأنواع وحشية. وفي البوسنة والهرسك نشهد أفظع توليفة من العدوان والإبادة الجماعية، أمام أعين المجتمع الدولي. ومن السخرية حقا أن هذه المأساة تقع في قارة تفخر بالتزامها بحقوق الانسان والشرعية الدولية.

وطوال هذا الصراع، لم يتمكن مجلس الأمن - جهاز الأمم المتحدة الرئيسي الموكول إليه المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين - إلى حد كبير من الوفاء بمسؤولياته بمقتضى الميثاق. وطوال العامين الماضيين تقريبا تصرف مجلس الأمن بطريقة مجزأة وغير حازمة، دون أن يتناول بشكل شامل جوهر مسألة العدوان والاحتلال. وقد ساعد عجز المجتمع الدولي وعدم تصرفه على تشجيع الصرب على مواصلة عدوانهم. ولقد دعموا الآن احتلالهم لثلثي أراضي البوسنة والهرسك.

وقد حثت باكستان باستمرار المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على العمل بسرعة وبحسم، وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لتصحيح الوضع ومعالجته. وقد دعونا إلى اتخاذ اجراء قاطع وعاجل وشامل من جانب مجلس الأمن، بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لإنفاذ قراراته والترخيص باستخدام جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك استخدام القوة والقصف الجوي، لوقف العدوان الصربي وعكس اتجاهه من خلال الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلت باستخدام القوة "والتطهير الإثني"، كيما تستعيد جمهورية البوسنة والهرسك سلامتها الإقليمية ووحدتها وسيادتها بصورة تامة.

وكعضو في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام، دعت باكستان بالاشتراك مع البلدان المتفقة معها بالرأي في المجلس، إلى اتخاذ إجراء حاسم من أجل تجنب وقوع مأساة في البوسنة والهرسك وتخفيف وطأتها. وللأسف أن قرارات مجلس الأمن المتخذة بشأن البوسنة والهرسك لا تزال في معظمها دون تنفيذ، على الرغم من اعتماد معظمها بموجب الفصل السابع من الميثاق. وفي الحقيقة، كان الإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن متأخرا، وكانت النتيجة أنه لم يكن له أي أثر ملموس على وقف العدوان على البوسنيين العزل.

وأثناء ذلك، استغل الصربيون عملية السلام كغطاء لمواصلة مآربهم التوسعية وترسيخها. والآن تساق حجة "الواقع الميداني" لإضفاء الصبغة القانونية على الأمر الواقع. ويفرض على ضحايا العدوان وإبادة الجنس الآن أن يدفعوا الثمن النهائي لسلم يرمي إلى إضفاء الشرعية على نتائج ذلك العدوان.

وطوال هذه المأساة المروعة في البوسنة والهرسك، اتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي موقفا مبدئيا ثابتا. فمنذ نشوء الأزمة، عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي دورتين استثنائيتين واجتماعا لهيئة المكتب الموسع. وخلال العام الحالي، حظيت باكستان بالشرف الفريد لاستضافة ورئاسة الدورة الحادية والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، التي عقدت في

كراتشي في شهر نيسان/أبريل، والاجتماع الاستثنائي لمنظمة المؤتمر الإسلامي على المستوى الوزاري لأعضاء مكتب وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي - اجتماع موسع بحضور أعضاء فريق الاتصال والدول الأعضاء المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك - الذي عقد في إسلام أباد في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣.

لقد دعت منظمة المؤتمر الإسلامي باستمرار إلى استعادة البوسنة والهرسك لسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية التامة. وفي هذا الصدد، قد يكون من الجدير أن أشير إلى أن خطة العمل التي اعتمدت في الاجتماع الوزاري الاستثنائي المعقود في إسلام أباد في تموز/يوليه من هذه السنة يتضمن عروضا من عدة دول إسلامية للاسهام بأكثر من ٠٠٠ ٢٠ فرد من قوات حفظ السلام في قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك من أجل الحفاظ على السلم والأمن في المناطق الآمنة التي حددها مجلس الأمن. وتقف قوة مكونة من ٠٠٠ ٣ جندي باكستاني على أهبة الاستعداد لوزعها، وهي بانتظار تجهيزها بالأسلحة اللازمة من جانب الأمم المتحدة.

وتمثلت المبادرة الرئيسية الأخرى لمنظمة المؤتمر الإسلامي في إرسال بعثة وزارية - مكونة من وزراء خارجية باكستان والسنغال وتركيا وتونس والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي - وكان لوزير خارجية باكستان شرف رئاستها. وزارت هذه البعثة الوزارية العواصم الهامة، بما فيها عواصم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؛ وأجرت مباحثات متعمقة في جنيف مع الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا؛ وقابلت أعضاء مجلس الأمن في نيويورك. وخلال هذه الزيارات، نقلت البعثة الوزارية المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي إلى محاوريها، بالنيابة عن ٥١ دولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، مشاعر السخط وخيبة الأمل لدى حكوماتها وشعوبها إزاء فشل المجتمع الدولي في الذود عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ إجراء حازم لوقف العدوان في البوسنة والهرسك وعكس اتجاهه.

وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها رئيسة وزراء باكستان إلى تركيا، تقرر أن تقوم رئيستا وزراء تركيا وباكستان - السيدة تانسو جيلير والمحترمة بناظير بوتو - بزيارة مشتركة إلى سراييفو في المستقبل القريب تعبيرا عن التضامن مع شعب البوسنة.

إن استمرار حظر توريد الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك زاد من نهم المعتدي وبالتالي لا يمكن تبريره على الإطلاق. فقد منعت ضحية العدوان من ممارسة حقها المتأصل في الدفاع عن النفس فرديا وجماعيا بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. إن حظر توريد الأسلحة المجحف المفروض على البوسنة والهرسك يسهم في الواقع في إبادة المسلمين العزل. والقول بأن ضحية العدوان وإبادة الجنس لا ينبغي أن يسمح لها بالحصول على سبل الدفاع عن النفس يخالف أبسط ما يمليه منطق الانصاف - علاوة على انحرافه عن مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بالدفاع عن النفس. وفي الحقيقة، نحن على قناعة بأنه لو أعطي مسلمو البوسنة الوسيلة الكافية للدفاع عن النفس، فإن هذا سيكون رادعا لأي عدوان جديد عليهم.

ومن المؤسف أن صفقة السلام التي يتم بحثها في محادثات جنيف الجارية تستند بصورة رئيسية إلى الاقتراحات الصربية - الكرواتية، التي تسعى، في الأمر الواقع، إلى تقسيم ثلاثي، على أسس طائفية، لدولة عضو في الأمم المتحدة. إننا نعتقد أن الشروط التي عرضت على الرئاسة البوسنية غير منصفة لأنها تكافئ على نحو واضح المعتدي، بما يعد انتهاكا تاما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الواردة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا. إن المسلمين الذين يشكلون ٥٠ في المائة من السكان، يخصص لهم حوالي ٣٠ في المائة من الأرض، التي ستقسم إلى ستة أجزاء صغيرة ومنفصلة جغرافيا، بدون أي منفذ مقبول على بحر أدرياتيك. وحتى هذا الحل غير المنصف ليس له ضمانات دولية.

إن باكستان تعتقد أن من شأن اتخاذ إجراء حازم، حتى في هذا الوقت المتأخر، أن ينقذ جمهورية البوسنة والهرسك وسكانها المسلمين. ولا بد لجميع الأطراف أن تحترم بشكل صارم وقف إطلاق النار والوقف الكامل للأعمال العدائية في جميع أنحاء جمهورية البوسنة والهرسك من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى مفاوضات سلمية. ومن المهم أن يرفع على الفور الحصار المفروض على مدن البوسنة عن طريق سحب الأسلحة الصربية الثقيلة من المناطق المحيطة بسراييفو والمناطق الآمنة الأخرى. وهذا أمر ضروري إذا أريد تحقيق وقف كامل للأعمال العدائية وتسهيل إيصال المساعدة الإنسانية. إن استمرار الحصار يسبب معاناة

إنسانية هائلة، وهو يمثل أكبر عائق لإجراء محادثات سلام مجدية.

وفي الوقت ذاته، من الأهمية الحيوية إقامة ممرات آمنة ومضمونة للإغاثة الإنسانية بغية ضمان إيصال مؤن الإغاثة الإنسانية دون عائق إلى المدن المهددة في البوسنة والهرسك خلال هذا الشتاء. أخيرا لقد آن الأوان لوضع المفاوضات الدائرة في جنيف تحت رقابة مجلس الأمن من أجل ضمان الشفافية في العملية وضمان العدالة والإنصاف، وهما شرطان مسبقان لأي حل سياسي دائم للمشكلة.

إن فشل المجتمع الدولي في وقف العدوان الجاري في البوسنة والهرسك وعكس اتجاهه ستكون له عواقب بعيدة الأثر على مستقبل السلم والاستقرار في العالم. فالعدوان المستمر على البوسنة يحمل في طياته درسا قاتما للدول الصغيرة والهشة عسكريا، التي يرجح أن تفقد ثقتها في قدرة الأمم المتحدة على أن تضمن جماعيا أمنها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. كما أنه سيشجع "أصحاب الهيمنة" الإقليمية على تحدي إرادة المجتمع الدولي في تنفيذ مطامعهم التوسعية. وقد تصبح القوة العملة الرئيسية للعلاقات الدولية، وستكون الفوضى رفيقا لها.

إن الأزمة في جمهورية البوسنة والهرسك تشكل تحديا تاريخيا لنا جميعا. ويجب على المجتمع الدولي - وبصفة خاصة الدول الكبرى - عدم نسيان أهم درس تعلمناه في القرن العشرين، وهو أن التسامح مع المعتدي سياسة فاشلة لم تنجح على الإطلاق في وقف العدوان. وهذا ما دعا الآباء المؤسسين لهذه الهيئة العالمية إلى استنباط هيكل الأمن الجماعي الذي كان ينبغي أن يطبق في البوسنة منذ بداية الأزمة. ولو طبق لكان العالم قد نجا من رؤية المشهد المأساوي لأمة تختفي من أمام ناظرينا.

إن مشروع القرار A/48/L.50، الذي تشرفت باكستان بالمشاركة في تقديمه، جاء ثمرة لمفاوضات مكثفة، طرح خلالها عدد من الوفود أفكارا ومفاهيم عديدة أدرجت في النص النهائي. ولكن جوهر مشروع القرار هذا هو ميثاق الأمم المتحدة ذاته. ولهذا فإننا باعتماده وتنفيذه نقف جميعا أمام حكم التاريخ.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة):

في الوقت الذي تناقش فيه الجمعية العامة الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك، فإن القوات الصربية والكرواتية البوسنية المدعومة من صربيا والجبل الأسود، لا تزال مستمرة في ارتكاب أبشع الجرائم والمذابح والاغتصاب و "التطهير العرقي" ضد المسلمين، ضاربة بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الإنساني الدولي عرض الحائط.

لقد ألقيت العديد من البيانات والكلمات، واعتمد مجلس الأمن مجموعة من القرارات حول هذه الحالة المأساوية وخطورتها البالغة على السلم والأمن والاستقرار في تلك المنطقة، الأمر الذي يؤكد وبصورة جلية موقف صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي تم الإعلان عنه من على هذا المنبر العام الماضي على النحو التالي:

> إن على المجتمع الدولي مسؤولية الإرادة السياسية والعزيمة "لإنهاء محنة شعب البوسنة والهرسك [بالخصوص المسلمون منهم] لأنه إذا تركت المأساة الدامية" كما هي عليه، أو إذا اكتفينا بما تقوم به القوات الدولية من مجرد الإشراف على توصيل الإمدادات الإنسانية والمعيشية إلى أهل البوسنة والهرسك بدون عمل شيء ما لحمايتهم من المذبحة التي يتعرضون لها وردع المعتدين، فإن هذه [المأساة] الفاجعة لن تنتهي. والأخطر من ذلك أنها سوف تشجع الآخرين الذين لهم مطامع لتحقيق ما "يسعون إليه من عدوان واختلاس لحقوق الآخرين بدون رادع أو معارضة". (A/48/PV.86 و ص ص ٣٤ - ٣٥)

واستجابة لتوجيهات سموه، قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم المساعدات المالية والمعنوية والسياسية لشعب البوسنة والهرسك منذ بداية الصراع، كما استضافت مؤخرا مجموعة من أبناء شعب البوسنة للعلاج في مستشفيات الدولة، ووفرت الخدمات الضرورية واللازمة لهم. بالاضافة إلى ذلك، فإن جمعية الهلال الأحمر والمراكز والجمعيات الخيرية بدولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بدور رئيسي وفعال في تقديم المساعدات الإنسانية لشعب البوسنة والهرسك. ويأتي هذا الموقف انطلاقا من التزامنا وإيماننا بميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ القانون الدولي وبقيمنا وتعاليمنا الإسلامية السمحاء العظيمة وتراثنا المجيد.

أود أن أعرب مجددا من هذا المنبر، باسم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، عن القلق الشديد

والبالغ إزاء استمرار معاناة شعب البوسنة والهرسك، خاصة وأن الأسرة الدولية في هذه المرحلة التاريخية تتطلع وتصبو إلى قيام نظام دولي جديد تسوده لغة الحوار السلمي في معالجة المشاكل المزمنة والناشئة، ويتعزز من خلاله الاستقرار والسلام والأمن والتنمية والتعايش بين دول وشعوب العالم. إن ما يحدث في البوسنة يبعث الشك في نفوسنا حول قدرة المجتمع الدولي على تحقيق هذه التطلعات النبيلة. كما يثير قلقنا، بوجه خاص، تردد مجلس الأمن، وهو الجهاز المنوط به عملية حفظ السلم والأمن الدوليين، في اتخاذ التدابير الضرورية والحاسمة لإجبار المعتدين الصرب والكروات على الالتزام والامتثال لتنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

وإذا سمح المجتمع الدولي باستمرار الوضع القائم دون اتخاذ إجراءات رادعة، ستفقد الأمم المتحدة، وبالخصوص مجلس الأمن، الدور والثقة التي أوليت إليهما في معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين.

وفي ضوء تلك الحقائق والوقائع فإن أي تقييم للحالة القائمة في البوسنة والهرسك من قبل الجمعية العامة، أو أي قرار تتخذه في هذا الشأن، سيعكس ويبلور الإرادة الجماعية والكاملة للمجتمع الدولي.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن قوات الصرب والكروات البوسنيين قد استغلوا المبادرات والمفاوضات التي جرت وتجري كقناع لاستمرار العدوان والانتهاكات لحقوق الإنسان، وكغطاء للسياسة التوسعية والعدوانية و "التطهير العرقي" والاغتصاب، ولمواجهة أية ضغوط من قبل المجتمع الدولي لتحقيق هدفهم المتمثل في إنشاء صربيا وكرواتيا الكبرى.

وفي ظل هذه الحالة القائمة، وفشل الجهود الدبلوماسية، وغياب أية أدلة أو مؤشرات على أن المعتدين سوف يكفون عن الجرائم التي يقومون بارتكابها ويلتزمون بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، تزداد قناعتنا بأنه ليس هنالك أية حجة قانونية أو سياسية يمكن أن تبرر استمرار حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك. وفي هذا هذا السياق، فإننا نؤكد دعمنا وتأييدنا الكامل لحق جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق؛ إلى جانب المطالبة برفع الحصار المفروض على المدن والقرى، ودعم الجهود الدولية للسماح لقوافل المساعدات الإنسانية بالمرور دون عراقيل من قبل القوات الصربية والكرواتية.

كما نؤكد أيضا أهمية وضرورة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم وأعمال الاغتصاب والعدوان والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والتي تمثل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

نود أن نؤكد مجددا بأن الحل العادل والشامل والدائم للأزمة في البوسنة والهرسك ينبغي أن يتحقق عن طريق المفاوضات السلمية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، استنادا إلى الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، وبما يكفل احترام السيادة الاقليمية واستقلال جمهورية البوسنة والهرسك. لقد آن الأوان للتوصل إلى اتفاق سلمي ولوضع حد نهائي لهذه الحرب المأساوية التي سقط فيها العديد من الضحايا، وتسببت في الكثير من المعاناة والدمار. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تأييد حكومة بلادي لمشروع القرار، ولأي إجراءات أخرى تتخذها الجمعية العامة بغية إنهاء العدوان والاغتصاب والتطهير العرقي، والمحافظة على السيادة الاقليمية للبوسنة والهرسك.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أمام الجمعية العامة الموقرة، إيماننا بدور الأمم المتحدة، وبالخصوص مجلس الأمن، في صيانة السلم والأمن الدوليين. إن هذا الموقف نابع من سياستنا المبنية على قواعد ثابتة وراسخة بأن حل المنازعات والخلافات بين الدول ينبغي أن يعالج من خلال الحوار والتفاوض السلمي، التزاما وامتثالا لنصوص وروح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وأهمها احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحقها المشروع في الحفاظ على مواردها الطبيعية.

إن الالتزام بهذه المبادئ والأهداف من قبل المجتمع الدولي، سيعزز تطلعاتنا إلى مستقبل جديد تتمتع فيه البشرية بالسلم والأمن والازدهار والتنمية المستدامة.

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

قبل عام، وفي هذه القاعة، كنا نستنكر المأساة الناجمة عن الصراع في يوغوسلافيا السابقة. واليوم، وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي

والاتحاد الأوروبي، لا تزال البوسنة والهرسك مسرحا لحرب مشينة ومقلقة إلى أقصى حد.

بينما يحل فصل الشتاء مرة أخرى على أرض مزقتها الحرب، تبقى الحالة الانسانية في البوسنة والهرسك أهم شاغل فوري للاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، نشيد بالسيدة أوغاتا وجميع موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلا عن جميع المنظمات الإنسانية الأخرى العاملة في البوسنة والهرسك، وبأفراد قوة الأمم المتحدة لحماية المسؤولين عن كفالة ايصال المساعدة الانسانية. فبفضل جهودهم الدؤوبة أمكن، إلى حد ما، التخفيف من حدة معاناة السكان المدنيين الذين أصابتهم الحرب ببلائها.

وما برح الاتحاد الأوروبي، منذ بدء الصراع، يوظف الأفراد والأجهزة والموارد المالية الضخمة من أجل مساعدة ضحايا الحرب المدنيين. ولقد بلغ إسهامه أكثر من ٦٠ في المائة من الاسهامات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فبلغ مجموع ما قدمه من مساعدة انسانية ١,١٨٥ بليون دولار. علاوة على ذلك، ينبغي التذكير أيضا بأن دوله الأعضاء قدموا المساعدة من خلال برامج ترمي إلى الترحيب باللاجئين. وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي المساهم الانساني الرئيسي في الأزمة اليوغوسلافية.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي أن يكرس أول مبادرة مشتركة لسياسته الخارجية والأمنية العامة لدعم إيصال المساعدة الانسانية في البوسنة والهرسك. وتمشيا مع هذا القرار، قرر الاتحاد الأوروبي، بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أن يزيد اسهامه في الموارد المتوفرة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وأن يدعم، بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية، إيصال المساعدة الدولية، لا سيما من خلال تحديد أفضل الطرق واصلاحها وصيانتها.

إن الاحتياجات المالية والمادية للأشهر المقبلة، وفقا لآخر التقديرات، ستكون ضخمة. فحسب تقدير المفوض السامي لشؤون اللاجئين ثمة حاجة إلى ٦٩٦,٥ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الانسانية حتى حزيران/يونيه ١٩٩٤. والاتحاد الأوروبي يطالب بمزيد من التضامن الدولي، ويدعو الدول الأعضاء في منظمتنا إلى إقران أقوالها بالأفعال، عن طريق الاسهام في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة معاناة السكان المدنيين في يوغوسلافيا السابقة.

إلا أن أي جهود قد يبذلها المجتمع الدولي من أجل توفير المساعدة الانسانية ستذهب سدى إذا لم تتعاون فيها الأطراف المعنية. والاتحاد الأوروبي يدين بشدة أعمال العدوان التي ترتكب ضد قوافل المعونة الانسانية. ونحن نؤكد مجددا تصميمنا على كفالة الوجود الحر إلى المساعدة الانسانية في المستقبل. وعندما اجتمع المجلس الأوروبي بتاريخ ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر الماضي، لاحظ الاتحاد الأوروبي أنه في حين واجهت القوافل الانسانية عقبات أقل، كانت الأطراف لا تزال بعيدة عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها كجزء من الاعلان المشترك المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وأكد في جنيف يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر على التعهدات التي ينبغي أن تلتزم بها التزاما دقيقا.

واليوم يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا إدانته لممارسات "التطهير العرقي" وجميع انتهاكات القانون الانساني الدولي وحقوق الانسان، بصرف النظر عمن يرتكبها. ويذكر بأن مرتكبي هذه الجرائم سيتحملون شخصيا المسؤولية عنها، وسيقدمون إلى المحاكمة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣) القاضي بإنشاء المحكمة الدولية المعنية بيوغوسلافيا السابقة، ويأمل في أن تبدأ هذه المحكمة الدولية التي أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر عملها في أقرب وقت ممكن. والاتحاد يؤكد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى كفالة التمويل من خلال الاسهامات الالزامية لجميع الدول الأعضاء.

كما أن الاتحاد الأوروبي، علاوة على الجهود الانسانية التي يبذلها، يسهم أيضا اسهاما كبيرا في جهود حفظ السلم التي تبذلها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. واليوم يذكر الاتحاد الأوروبي بالدعم الذي يقدمه للفرق التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية، التي يزيد اسهام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيها على نصف عدد أفرادها. وأصحاب الخوذات الزرقاء ينفذون المهمة الموكولة إليهم بعزم وبسالة، وللأسف على حساب أرواحهم في بعض الأحيان وفي هذا الصدد، يذكر الاتحاد الأوروبي بتعهد الأطراف بكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الأخرى العاملة في المنطقة.

لقد واصلت بعثات المراقبين التي أوفدها الاتحاد الأوروبي إلى إقليم يوغوسلافيا السابقة، بذل جهودها الدؤوبة، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، الأمر الذي لم يخفف من حدة التوترات فحسب، بل مكن

أيضا من الحصول على معلومات موضوعية عن المسار الذي يسلكه الصراع. ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أسهم أيضا، عبر بعثاته الطويلة الأجل في سنجق وكوسوفو وفويفودينا، في تجنب زعزعة الاستقرار في هـــذه المناطق. لذلك يدين الاتحاد الأوروبي رفض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) الاذن لبعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بمواصلة أنشطتها. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٨٥٥ (١٩٩٣)، يناشد الاتحاد الأوروبي سلطات بلغراد أن تمنح بعثات المؤتمر حرية الوصول إلى أراضيها مرة أخرى.

كما أن العمل الذي يقوم به في المنطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، اتخذ أيضا شكل مساعدة تقدم، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، إلى البلدان المجاورة بغية كفالة احترام الجزاءات. وفي سياق قرارات مجلس الأمن، يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للعمل الذي يقوم به اتحاد غربـــي أوروبا، الذي يساعد، من خلال خفر بحر الأدرياتيك وتقديـــم المساعدة إلى البلدان المطلة على نهر الدانوب، على كفالة إنفاذ الجزاءات. والاتحاد الأوروبي أيضا يدعم دعما كاملا الجهود التي تبذلها منظمـــة حلف شمال الأطلسي في منطقة بحر الادرياتيك. وأخيرا، يرحب الاتحاد بالقرار الذي اتخذته تلك المنظمة من أجل كفالة احتـــرام منطقة حظر الطيران، وتوفير الدعم الجوي لقوة الأمـــم المتحدة للحماية، العاملة في البوسنة والهرسك.

وما زال الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأنه لا يمكن حسم الصراع في البوسنة والهرسك إلا عن طريق اتفاق تفاوضي يكون مقبولا لكل الأطراف. وبالنسبة لنا، ليس هناك من بديل لهذا النهج الذي يتسم بالموثوقية، وليس هناك أي بديل يستحق النظر فيه. وأكثر من ذلك ليس بالإمكان تحقيق أي سلم حقيقي في البوسنة والهرسك دون حل الأزمات القائمة في البلدان المجاورة.

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، اقترح الاتحاد الأوروبي نهجا شاملا ومتدرجا يستهدف تطوير تسوية عادلة ودائمة لجميع المشاكل المتصلة بالأزمة في يوغوسلافيـــا السابقة. وبإطلاق تلك المبادرة، سعى الاتحاد الأوروبي الى المساهمة في جهود السلم التي يبذلها مع الأمم المتحدة في إطار من التعاون الوثيق.

لقد قبلت الأطراف استئناف المفاوضات في إطار هذا النهج المتدرج والشامل. وهذا النهج بالنسبة للبوسنة يستند الى المكاسب التي تحققت في مفاوضات جنيف، والتي اتخذت شكلها النهائي على متن حاملة الطائرات "إنفنسبل" في أيلول/سبتمبر الماضي. وفي هـــذا الإطار، يرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب على الأطراف أن تبدي المرونة وأن تتفاوض بحسن نية دون إضاعة المزيد من الوقت.

إن الجانب الصربي ما زال يرفض الموافقة على التعديـــلات الإقليمية اللازمة. فمن حق البوسنيين أن يكون لهم إقليـــم قادر على البقاء ويتمتع بمنفذ على البحر، وفي الوقت الحالي توجه نداءات الى الجانب الكرواتي بشأن هـــذا الموضوع. إن مطالبة الجانب البوسني بثلث مساحة أراضي البوسنة والهرسك مطلب مشروع ويجب تلبيته. وفيما يتعلق بالأقاليم المشمولة بولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا، فإن النهج المتدرج والشامل يقوم على التسوية المؤقتة.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي متابعته عن كثب لتطور المحادثات الجاريـــة. وقد وجهت الدعوة الى زعماء الأطراف المعنية للالتقـــاء في جنيف في ٢١ كانون الأول/ديسمبر وللاجتماع بمجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وإذا افترضنا أن المفاوضات سارت على نحو مؤات، وتم التوقيع على اتفاق السلم، فإن المجلس الأوروبي يؤكد مرة أخرى على أنه مستعد للاضطلاع بدوره في تنفيذ تسوية سلمية للصراع.

إن مشروع القرار (A/48/L.50) بشأن الحالة في البوسنة والهرسك الذي قدم في سياق هذه المناقشـــة يتكون من عناصر تتنافى والنهج الذي يتبعـــه الاتحاد الأوروبي، هذا النهج الذي يسهل استئناف المفاوضات ومتابعتها. وإن النداء الموجه الى مجلس الأمن للنظر في إعفاء جمهورية البوسنة والهرسك مـــن الحظر على الأسلحـــة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١)، يمثل أهم تلك العناصر. وبالنسبـــة للاتحاد الأوروبي، فإن هذا الإعفاء لن يـــؤدي إلا الى زيـــادة خطر تكثيف الصـــراع، وسيضعف على نحـــو أكبر آفاق التسوية السلمية، هذه التسوية التي تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حاليا على تحقيقها. وفي ظل هذه الظروف، فإن الاتحاد الأوروبي لن يكون فـــي وضع يسمح له بتأييد مشروع القرار هذا، وسيمتنع عن التصويت.

إن أطراف النزاع في البوسنة والهرسك تواجه اليوم خيارا هو: إما أن تواصل شن حرب لا نهاية لها، وإما أن ترسي الأساس لتحقيق سلام يفتح الطريق أمام الاندماج داخل أوروبا. ويحدونا الأمل في أنها ستختار

طريق السلم. وهو طريق سوف يساعدها الاتحاد الأوروبي على السير فيه.

السيد رزالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنص الكلمات الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي:

"نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره."

إن ماليزيا، بوصفها دولة عضوة في الأمم المتحدة تشعر بالخجل لأن هذه المنظمة فشلت في إنهاء الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك، التي ترتكب فيها أخطر الانتهاكات في القانون الإنساني منذ الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة لنا، يصعب علينا أن نفهم كيف أن عمليات التطهير العرقي والفظاعات المشينة التي ترتكبها القوات الصربية في البوسنة والهرسك سمح لها بأن تتواصل لأكثر من عامين. ومناقشة اليوم لا تجري فقط من أجل التعبير عن أسانا إزاء هذه المأساة، وإنما أيضا لمساءلة مجلس الأمن والدول القوية حول التزامها بالدفاع عن القانون الدولي وحماية أبسط حقوق الإنسان - الحق في الحياة.

إن هدف مشروع القرار (A/48/L.50) بشأن البوسنة والهرسك هو التأكيد بقوة على أننا عقدنا العزم على الدفاع عن سيادة القانون وتذكير مجلس الأمن بأن عليه إلتزاما بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، يتمثل في الإضطلاع بتدابير عاجلة وفعالة لاستعادة السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك.

إننا نشاهد كل يوم تقريبا على شاشات تلفزيوناتنا صورا عن أعمال الذبح والوحشية في البوسنة والهرسك وصور تدميرها. والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد تاديوك مازوفيتشكي، في تقريره الأخير (S/26765)، المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، يسترعي الانتباه بشكل خاص الى النطاق المروع لأعمال الإضطهاد التي تتخذ صورة "التطهير العرقي" ضد من ينحدرون من أصل إسلامي. ويذكر العالم بأن الطائفة الإسلامية في البوسنة والهرسك مهددة بالإبادة.

والسخرية في هذه الحالة تتمثل في أن ذلك يحدث في أوروبا التي تعتبر مهد التقاليد الإنسانية الغربية والحضارة الغربية. وحتى يومنا هذا، لم يتمكن القادة الأوروبيون أن يشحذوا همتهم لإنهاء العدوان والإبادة الجماعية في منطقتهم. وإن عجزهم عن العمل يبعث على الفزع ولا يمكن قبوله بتاتا. لكن هناك ماهو أدهى وأسوأ، إذ ليس من العدل والأخلاق في شيء أن يقوموا بمنع الضحايا من ممارسة حقهم الطبيعي في الدفاع الجماعي والفردي عن النفس. ويتساءل الكثيرون عما إذا كان بعض الأوروبيين يعودون الى سياسة توازن القوة التقليدية وإن كانت مدمرة، حيث يعمل البعض من أجل التأثير على الآخرين كي يختاروا سياسة الاسترضاء والسلم بأي ثمن، وكأن هؤلاء لم يتعلموا شيئا من التاريخ.

إن بعض الدول الأوروبية كانت في طليعة المبادرين بعقد محادثات السلم في إطار اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. إلا أن عملية السلم في جنيف تدور في حلقة مفرغة. وماليزيا وغيرها من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تخشى أن يتم السعي وراء خطة السلم التي يروج لها الوسطاء على حساب ضحايا العدوان والإبادة الجماعية وأقصد المسلمين البوسنيين. إن الخطة تضفي الشرعية على الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة المتمثلة بأعمال "التطهير العرقي" على أيدي الصرب ومن خلال تقسيم الدولة على أسس عرقية. إنها خطة سلم لا شرف لها ولا عدالة فيها.

هل هذا هو الحل الذي توفره الأمم المتحدة لأخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك؟ وأية رسالة هذه التي توجهها الأمم المتحدة للمجموعات القومية المتطرفة والمعتدين المتطاولين المحتملين الذي يهددون السلم والاستقرار الدوليين؟

إن أية عملية سلم يضطلع بها الوسطاء أو غيرهم يجب أن تتسق ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان. ومن الضروري جدا كذلك أن يعمل الوسطاء في إطار الولاية المرخصة لهم والإطار المتفق عليه. إن سلامة وشرعية أي خطة للسلام ستكونان موضع شك إذا لم يستند أي جهد لتجديد العملية التفاوضية أو الاضطلاع بها الى هذا الأساس. ولهذا تطالب ماليزيا والمقدمون الآخرون لمشروع القرار بشأن البوسنة والهرسك بأن ينظر مجلس الأمن فيما إذا كان الوسطاء يضطلعون بمهامهم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا نقترب الآن من الشتاء الثاني لهذه المأساة. فالوقت ليس في صالحنا، وليس بالتأكيد في صالح مئات الألوف من المدنيين، الذين قد لا يتمكن الكثير منهم من البقاء على قيد الحياة بفعل شتاء البلقان القاسي هذا العام. فمع مرور كل يوم، تتضاءل قدرتنا على تفادي وقوع ما يمكن أن يغدو مأساة إنسانية لا مثيل لها.

لقد اعتمد مجلس الأمن ما يربو على ٤٠ قرارا بشأن البوسنة والهرسك؛ إلا انه لم يطبق منها قرار واحد على نحو فعال. ومن الواضح أن مجلس الأمن لم يرق إلى مستوى مسؤوليته عن اتخاذ إجراء فوري وفعال لإعادة السلم والاستقرار إلى البوسنة والهرسك بموجب المادة ٢٤ من الميثاق. ومما يبعث على القلق أن المجلس قد نأى بنفسه عن تنفيذ قراراته. فالقوات الصربية لم تعد تكن أي احترام لأي من قرارات مجلس الأمن. وبالرغم من الاعاقة الصربية المنتظمة والواسعة النطاق لإيصال المساعدة الانسانية الدولية، فإنه لم تبذل أية جهود لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٧٠ (١٩٩٢)، الذي ينص على استخدام جميع الوسائل الضرورية.

لقد أشار المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان، السيد تاديوشي مازوفيتسكي، إلى أن الأعمال العسكرية التي لم يهدأ أوارها من جانب القوات الصربية البوسنية قد حولت المناطق التي حددت بوصفها مناطق آمنة تحت اشراف الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٦ (١٩٩٣)، إلى مناطق محاصرة. بل الواقع، أن المناطق الآمنة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة، وخصوصا سراييفو، تبدو أهدافا مباحة على نحو متزايد للهجمات الصربية العشوائية بالمدفعية والهاون. حتى المستشفيات، والأسواق، وملاعب الأطفال غدت ميادين مفتوحة لأعمال القتل الصربية. ففي يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وحده، أطلق الصرب ٣٠٠ دفعة من قذائف المدفعية والهاون على سراييفو، تسببت في عدد من القتلى وزادت من خراب المدينة. ومما يبعث على الحزن، أنه لم يعد بوسع أحد أن يضع أي ثقة أو أمل في التهديدات التي صدرت عن الولايات المتحدة وبلدان معاهدة حلف شمال الأطلسي في وقت سابق بالضربات الجوية.

إن عدم القيام بأي عمل في حالة البوسنة والهرسك يتناقض بشكل مؤلم جدا وحالة أزمة الخليج، حيث جرى التدخل بسرعة قصوى ليس فقط من أجل استعادة سيادة الكويت، وانما لضمان وصول الغرب إلى النفط. لقد اختار مجلس الأمن أن يتجاهل قرارين للجمعية العامة - وهما القرار ٢٤٢/٤٦ والقرار ١٢١/٤٧ - يطالبان باتخاذ تدابير انفاذ لاستعادة السلم في البوسنة والهرسك. وتجاهل مجلس الأمن كذلك إعلان مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الانسان الذي يطالب بوقف الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك.

ونجد لزاما علينا أن نكرر المرة تلو المرة أنه ينبغي للمجلس أن يتصرف بحزم من أجل وقف القتل والتدمير، إما باضطلاعه بمسؤوليته الأولى، بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، التي تخوله استخدام جميع التدابير المتاحة له بموجب الفصل السابع، أو برفع الحظر المفروض على الأسلحة، والسماح لجمهورية البوسنة والهرسك، بصفتها عضوا في الأمم المتحدة، بممارسة حقها في الدفاع عن نفسها فرديا وجماعيا، بموجب المادة ٥١ من الميثاق. وهذا الحق الطبيعي لا يمكن أن ينكر على ضحايا الإبادة الجماعية.

إن الحالة في البوسنة والهرسك وخصوصا الإبادة الجماعية التي تحدث هناك، تثير أسئلة أساسية بشأن التزام المجتمع الدولي بمنع الجرائم المرتكبة ضد الانسانية بمقتضى اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية. فالمادة الأولى من اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية لعام ١٩٤٨ تؤكد على أن

> "تصادق الأطراف المتعاقدة على أن الابادة الجماعية، سواء أرتكبت في أيام السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بمقتضى القانون الدولي، وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها". (القرار ٢٦٠ ألف (د-٣)، المرفق، المادة الأولى)

وهذه الإبادة الجماعية التي مازالت متفشية في البوسنة والهرسك تشير إلى أن الأطراف المتعاقدة لم تتقيد بالتزامات الاتفاقية بمنع ارتكاب الجريمة، وبالتالي فإنها نفسها تنتهك أحكام الاتفاقية. وثمة حجة مفادها أن عدم قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراءات الانفاذ ورفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة البوسنة والهرسك جعل بعض الأعضاء فيه، وهم أيضا من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية، شركاء في جريمة الإبادة الجماعية.

كما أن مشروع القرار يهدف أيضا إلى توجيه رسالة واضحة لأولئك الذين يتحملون وزر جرائم الحرب و"التطهير العرقي" والارتكاب المنتظم لأعمال الاغتصاب كسلاح في الحرب، وإلى حماتهم والمدافعين عنهم، بأن المجتمع الدولي مصمم على إعمال العدالة من

خلال أنشطة لجنة الخبراء والمحكمة الدولية لجرائم الحرب.

قد يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اعتمدت في العام الماضي القرار ١٢١/٤٧ المتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك؛ وطلب، في جملة أمور، إلى الأمين العام أن يرفع تقريرا إلى الجمعية العامة بحلول ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، بشأن تنفيذ ذلك القرار. ومما يؤسف له أننا ما نزال ننتظر حتى الآن تقرير الأمين العام. ويصر العديدون منا على أن هذا القرار لا يزال ساريا وبالتالي يجب الامتثال له. إن عدم توافر التقرير بشأن البوسنة والهرسك أمر غير مقبول بالنسبة لوفد بلادي.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يتوجه بنداء من أجل حشد أكبر دعم ممكن لمشروع القرار المتعلق بالبوسنة والهرسك، باسم الانسانية وباسم حكم القانون. فهناك واجب أخلاقي وقانوني يقع على عاتق المجتمع الدولي بوقف أعمال القتل والإبادة التي يتعرض لها السكان المسلمون البوسنيون في البوسنة والهرسك. وتشعر ماليزيا بالأسف لأن عدة دول أوروبية بارزة أوضحت أنها ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا، بذريعة أنه ليس متوازنا، وأنه قد يتعارض والمادة ١٢ من الميثاق. ولكن كيف يمكن أن يطلب من الجمعية العامة، التي تمثل إرادة المجتمع الدولي، أن توازن بين مصالح الضحايا ومرتكبي "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية؟ وفي الوقت نفسه، إذا كان مجلس الأمن - الذي تنبثق سلطاته ومسؤوليته الخاصة من العضوية العامة - يتصرف بالنيابة عنا، فإن للعضوية العامة كل الحق في تعنيفه وحثه على الاضطلاع بمسؤوليته بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، واتخاذ تدابير فورية وفعالة لإعادة السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية):
اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي اليوم بتوجيه تحية إلى حكومة وشعب البوسنة والهرسك لصمودهما وتصديهما للعدوان المستمر على بلادهما. لقد تابعت بلادي بحزن متزايد المأساة التي ما برحت تجري في البوسنة منذ أكثر من ١٦ شهرا. ويكفي القول بأن هذه المأساة التي حلت بالشعب المسلم في البوسنة والهرسك قد وصلت إلى مستوى ستكون فيه وصمة عار للإنسانية على مدى قرون قادمة.

لقد حاول المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، معالجة هذه الحالة المأساوية. فالعديد من القرارات قد اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. إلا أننا نتساءل عما إذا كانت فعلا جميع هذه الجهود التي بذلت لغاية الآن كافية لإنفاذ جمهورية البوسنة والهرسك، حيث أن هذه القرارات والنداءات، وحتى التهديدات، لم تلق حتى الآن أذنا صاغية من جانب المعتدين على الشعب المسلم والمسالم في البوسنة والهرسك. إننا نرى أمام أعيننا يوميا أن تفوق البوسنيين الصرب العسكري، والدعم الخارجي من قبل صربيا والجبل الأسود، يجعلان المأساة تزداد سوءا يوما بعد يوم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اويدراوغو (بوركينا فاصو).

مرة أخرى يشهد العالم محاولة أخرى لإرغام حكومة البوسنة على قبول ما يعادل إنذارا نهائيا يتنكر في هيئة خطة للسلام. وتأتي مع هذه الخطة خريطة تؤلف أجزاء من قطع غير متصلة من الأرض لجمهورية البوسنة والهرسك، مع العلم بأن هذه الخطة قد بدأت بخطوة تسمى باتحاد وهمي، دون جيش أو قوة شرطة تخضع لسلطة مركزية أو برلمان منتخب مباشرة.

وحسب ما نلاحظه فإن هذه الخطة ما هي إلا رد فعل الوسطاء الدوليين على ما يجري على الأرض وليس لهم قدرة للسيطرة عليه. وهذا اعتراف مثير للشفقة لأنه يعني أن العدوان قد نجح، وأن العنف هو الطريق للتسوية. ولذلك فالحقيقة الواضحة الآن هي أن المفاوضات في جنيف تتستر على الهدف الحقيقي للصرب والكروات، ألا وهو إخماد صمود البوسنة والهرسك، وتشريد سكانها أو قتلهم، للتخلص من البوسنة والهرسك كدولة وكشعب.

لقد تخاذل المجتمع الدولي الذي سمح للعدوان بأن يكسب من جراء عدوانه، وأن يمضي في تكريس سياسة التطهير العرقي البغيض. إن هذا الموقف الضعيف، خاصة من قبل الدول الأوروبية، ترتب عليه تعثر التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر لندن التي علقنا عليها الكثير من الآمال. وكذلك تعثر خطة فانس - أوين، وتعثر مفاوضات جنيف اللاحقة.

ومما يدعو إلى الاستغراب أنه عندما تعرضت كرواتيا للعدوان الصربي، بادرت الدول الأوروبية، على الخصوص، إلى الوقوف إلى جانب كرواتيا ومساعدتها عسكريا، مما ساهم في نجاح المساعي الدولية للوصول إلى تسوية سلمية، بينما وقفت الدول الأوروبية موقفا

متفرجا ومتخاذلا حيال جمهورية البوسنة والهرسك، بل وحرمها المجتمع الدولي من حقها المشروع في الدفاع عن نفسها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة - ميثاق الشرعية الدولية.

أظهرت التقارير الدولية التي قدمت إلى مجلس الأمن عن حالة حقوق الانسان في جمهورية البوسنة والهرسك، استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان نتيجة العدوان المستمر على هذا الشعب المسلم. فهذه التقارير تشير كلها إلى عمليات جماعية من الاحتجاز والاعتقال والعمل القسري والاغتصاب، والتشريد والطرد والتجويع والقتل الجماعي تحت اسم "التطهير الاثني". فمدينة موستار، على سبيل المثال، كانت حتى ١٩٩١ مدينة متعددة الاثنيات، بنسبة ٣٥ في المائة من السكان من المسلمين، و٣٤ في المائة من الكروات و ١٩ في المائة من الصرب. ووصل التوتر بين السكان الكروات والسكان المسلمين في موستار ذروته عندما نشب القتال في وسط البوسنة بين قوات الكروات البوسنيين وحكومة البوسنة والهرسك، مما جعل معظم السكان المسلمين يفرون من المدينة بعد أن أجبروا على مغادرتها إثر تلقيهم تهديدات بالموت من قوات الكروات البوسنيين. وهكذا الحال بالنسبة إلى المدن الأخرى، إذ أن صورة التشريد والقتل والدمار وعدم إيصال المعونات الاغاثية للمدنيين، تتكرر في كل المدن والقرى في جمهورية البوسنة والهرسك.

إننا نأمل أن لا يكون الحل المطروح للاتفاق عليه حاليا مدعاة لحروب ونزاعات قادمة، حتى لا يعيد تاريخ الحروب الأوروبية نفسه، ونحن نرجو أن ينظر المجتمع الدولي نظرة حكيمة مستقبلية تلبي المطالب الجغرافية لهذه الدولة، بالمحافظة على سيادتها الاقليمية وحقها في الدفاع عن النفس وإعطائها منافذ على البحر، لتأمين حياة كريمة لهذا الشعب.

إن مفهوم السلام والاستقرار الذي نبتغيه في عالمنا الجديد يرتكز، في الأساس، على احترام مبادئ الشرعية الدولية والانتصار لها، كما يعتبر وحدة المعيار الذي يحكم كافة القضايا المتماثلة وشمولية التطبيق لكل الأحكام دون تحيز أو تمييز، من الضروريات المهمة للأمن والسلم الدوليين.

إن معالجة المجتمع الدولي لقضية البوسنة والهرسك يجب أن ترتكز على المعايير الثابتة والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نرى أن استطالة أمد مشكلة البوسنة والهرسك دون حسم منصف يقبله شعبها بكل حرية، سوف ينال بلا شك من مصداقية التطورات الدولية الإيجابية، ومن هذه المنظمة الدوليةالموقرة.

السيد اليوسفي (اليمن):

تميزت نهاية هذا القرن في كثير من بقاع العالم بظاهرة تزايد العنف والارهاب، ونشوب الحروب الأهلية والصراعات القبلية والعرقية، وانهيار الأنظمة السياسية وأجهزة الدولة، مما تسبب في ذوبان سلطة القانون وسيادة الفوضى وانتهاكات خطيرة وجماعية لحقوق الانسان. وبالتالي، فإن العالم لم يصبح واحة الأمان التي توقعناها قبل بضع سنوات مضت مع نهاية الحرب الباردة وتلاشي الاستقطاب الثنائي.

ومما ضاعف من تفاقم الموقف أن النزاعات الجديدة ذات الطابع العرقي والديني. قد أدت إلى وقوع خسائر جسيمة في الأرواح البشرية ودمار مادي ضخم، وأسفرت عن تخريب الاقتصادات الوطنية. وزيادة تدفق اللاجئين، وطمس المعالم التي تشكل التراث الثقافي والتراث الديني لأمم بأكملها، بشكل أصبح يشكك في مصداقية المجتمع الدولي نفسه، وفي مقدرته على فرض نظام دولي جديد يقوم على العدل والحرية واحترام حقوق الانسان.

هذه الصورة للمعاناة البشرية وقسوة الإنسان على أخيه الإنسان تتمثل بالكامل في مأساة هذا العصر التي اكتسحت جمهورية البوسنة والهرسك حديثة العهد بالاستقلال، وأحد أعضاء الأمم المتحدة، حيث تعرضت لعدوان وحشي وإبادة جماعية من قبل قوات صربيا والجبل الأسود، بمساندة من الجيش الوطني ليوغوسلافيا السابقة، عدوان لم تشهد أوروبا المتحضرة له مثيلا في شراسته منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما أنه يتنافى مع جميع المواثيق والأعراف الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، وبصفة خاصة اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

لقد تابعت بلادي، خلال الفترة الماضية، بحزن عميق وغضب عارم التقارير اليومية عن تصاعد العنف وقصف المدن والقرى دون رحمة، وتصعيد المجازر والمؤامرات الرامية إلى تجويع شعب البوسنة والهرسك وإرغامه على الخضوع، والأسوأ من ذلك كله اتباع سياسة إبادة الجنس تحت شعار التطهير العرقي.

كما أعربت بلادي في مناسبات عديدة، وفي كل المحافل الدولية عن إدانتها الشديدة لعدوان الصرب المتواصل على جمهورية البوسنة والهرسك ولحملة الابادة والقتل الجماعي والتعذيب والاغتصاب وغير ذلك من الجرائم التي يندى لها جبين الانسانية في هذا العقد الأخير من القرن العشرين.

ومما يؤسف له حقا أن جميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، والمجموعة الأوروبية والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز، لم تسفر حتى الآن عن أي بارقة أمل لتطبيع هذه الحالة ووقف نزيف الدماء وضياع الأرواح البريئة.

وقد جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي قدمه هذا العام عن أعمال المنظمة (A/48/1) أن الحالة في البوسنة والهرسك تزداد تفاقما، واقتبس منه الفقرات التالية:

"لا تزال الحالة المفجعة في يوغوسلافيا السابقة تستنزف اهتمام المجتمع الدولي وموارده ومشاعره، فمجلس الأمن يجتمع يوميا تقريبا بشأن هذا الموضوع، وبحلول نهاية تموز/يوليه ١٩٩٣ كان قد اتخذ ٤٤ قرارا وأصدر ٣٣ بيانا من الرئيس بشأن مختلف النزاعات هناك". (A/48/1، الفقرة ٤٤٣)

"لكن ثمة خطرا حقيقيا من أنه إذا استمر اتجاه التردي الحالي فسيستحيل على مجلس الأمن أن يحقق أهدافه السياسية في البوسنة والهرسك، وستكون النتائج النهائية لذلك هي حدوث المزيد من عمليات التشريد الكبيرة للسكان، مما يمكن أن تكون له أثار خطيرة تزعزع الاستقرار في البلدان المجاورة والمنطقة بأسرها، فضلا عن حدوث كارثة إنسانية". (A/48/1، الفقرة ٤٥١)

ويسترسل التقرير قائلا:

"ومن أبشع جوانب الحرب في يوغسلافيا السابقة الانتهاك الواسع النطاق والمنتظم لحقوق الانسان، والانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني، لا سيما في البوسنة والهرسك، وقد قدم المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان تقارير مفصلة عديدة عن الحالة، مشفوعة بتوصيات، وأولى إهتماما خاصا في تقرير المقدم في آذار/مارس ١٩٩٣ للأدلة المتزايدة على وقوع جرائم حرب". (A/48/1، الفقرة ٤٥٢).

إن المجتمع الدولي مطالب بالاسراع في التحرك لإزالة العدوان الصربي عن جمهورية البوسنة والهرسك، وذلك بالانسحاب من كافة أراضيها التي وقعت تحت الاحتلال نتيجة لاستخدام القوة والابادة الجماعية والتطهير العرقي، ووجوب إستعادتها لكامل سيادتها ووحدتها وسلامتها الاقليمية.

إن المبادئ والأعراف التي اتفق عليها للسلوك الدولي المعاصر للعلاقات بين الدول، والتي تم الدفاع عنها بروح الجدية والحماس في حالة أزمة الخليج، لم تطرح بنفس الفعالية حتى الآن في مواجهة أزمة البوسنة والهرسك، وهذه صورة تجسد بوضوح الازدواجية والانتقائية التي يتعامل بها مجلس الأمن مع قراراته الصادرة بشأن القضايا الدولية التي هي من طبيعة واحدة وتحيط بها نفس الظروف والأسباب.

إن المنطق القانوني يحتم إذا على مجلس الأمن أن يرفض الاحتلال الصربي لأراضي البوسنة والهرسك، مثلما رفضه في حالات أخرى، ولا يجوز له أن يفسر ما تقوم به دولة ما من عدوان سافر، بأنه عمل مشروع، وما تقوم به دولة أخرى هو العدوان غير المشروع، وبالتالي فإن المعالجة تستوجب بالضرورة تطبيق نفس الاجراءات والوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بشكل كامل وشامل. ودون تمييز بين هذه الحالة أو تلك.

العدوان هو العدوان. فلا فرق بين العدوان الصربي ضد جمهورية البوسنة والهرسك، أو العدوان الاسرائيلي ضد جنوب لبنان، وبين العدوان الذي تقوم به أي دولة عضو في هذه المنظمة ضد دولة مجاورة في شرق الكرة الأرضية أو جنوبها أو غربها أو شمالها. لكن من الواضح أن مجلس الأمن أصبح ينعقد متى شاء ليتخذ من القرارات ما يشاء، فيطبق منها تلك التي تروق له، ويجمد في أرشيفه تلك التي لا يرغب في تطبيقها، مما يبعث على التساؤل حول مصداقية هذا المجلس وموازينه ومقاييسه المتعددة.

إن وفد بلادي يعرب عن أسفه الشديد لما أفضت إليه المواقف داخل مجلس الأمن، المتسمة بالمماطلة والتردد وعدم اتخاذ إجراءات حازمة وناجعة

لإنهاء الجرائم الوحشية التي تستهدف محو شعب كامل من الوجود، يعاني من حظر جائر فرضه عليه مجلس الأمن بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١)، فحرمه بذلك من حقه الطبيعي في الدفاع المشروع عن النفس فرديا وجماعيا وفقا للمادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

إننا وإن كنا نؤمن بأن حل هذه المسألة المروعة يكمن في إيجاد تسوية سلمية وعادلة تقوم على أساس احترام حق الشعوب في تقرير المصير واحترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، فإننا نرى في نفس الوقت أن ترتكز هذه التسوية على المبادئ التالية: أولا، الايقاف الفوري والتام للأعمال العسكرية؛

ثانيا، عدم الاعتراف بحيازة الأرض بطريقة القوة، والانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي المحتلة؛

ثالثا، إزالة آثار العدوان والتطهير العرقي؛

رابعا، الاعتراف بحق جميع اللاجئين والمشردين من البوسنة والهرسك في العودة أمنين ومعززين إلى ديارهم، وتعويضهم عما لحق بهم من الأضرار؛

خامسا، تحديد المسؤولية الفردية ومحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية أمام المحكمة الدولية التي تم تشكيلها مؤخرا لهذا الغرض، لما يمثله هذا الاجراء من رادع لكل من يحاول العبث بحقوق الانسان؛

سادسا، يتعين على مجلس الأمن أن يخول قوات الأمم المتحدة المتواجدة في البوسنة والهرسك، حق اللجوء إلى القوة عند الاقتضاء لوقف إطلاق النار، ولتنفيذ قراراته ذات الصلة بهذه الحالة.

السيد العربي (مصر):

إن الجمعية العامة تبحث اليوم الوضع في البوسنة والهرسك، والجمعية بذلك تتناول مشكلة بالغة الحساسية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. فجمهورية البوسنة والهرسك دولة عضو في الأمم المتحدة تعرضت وحدة أراضيها وسلامتها الاقليمية للانتهاك نتيجة لعدوان عسكري حركته دوافع سياسية ومطامع إقليمية. وقد أصبح وجود جمهورية البوسنة والهرسك ذاته في خطر حيث تتعرض للتلاشي تدريجيا كدولة. ويقع ذلك كله تحت سمع وبصر المجموعة الدولية.

إن وفد مصر يسترعي أنظار المجتمع الدولي إلى التاريخ الطويل لجمهورية البوسنة والهرسك والوضع المتميز والمثالي لعاصمتها سراييفو التي احتفظت بشخصية فريدة في التعددية الثقافية والعرقية والدينية.

وينبغي أن يعزز العالم هذا الوضع ويحافظ عليه، بدلا من الالتفات إلى المساعي الرامية إلى تقسيم هذه المدينة التاريخية وتقسيم الدولة ذاتها بشكل يتضمن تكريس المكاسب العدوانية.

إن الأمم المتحدة التي تلعب الدور المحوري في النظام الدولي المعاصر، عليها أن تبادر بالتصدي للتعامل مع الأسباب الحقيقية للمشكلة، وعدم الاقتصار على ظواهرها وتطوراتها، وأن تتخذ التدابير الفورية والشاملة والحاسمة وفقا لروح ونصوص الميثاق لفرض الامتثال الكامل وغير المشروط لقواعد الشرعية الدولية.

إن وفد مصر يطالب بأن يتم التدخل الدولي لإزالة الحصار العسكري المطبق على سراييفو، وإعادتها إلى حالتها الأولى، بالإضافة إلى إزالة العدوان الواقع على أراضي جمهورية البوسنة والهرسك ككل.

لقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بشأن هذا النزاع، وغالبيتها تحت الفصل السابع من الميثاق. ومع ذلك، وحتى الآن لم تنفذ تلك القرارات ولم تحترم أحكامها، وتتدهور الأوضاع على أرض الواقع، وتتصاعد الأعمال العسكرية، ويسعى المعتدون لتعزيز مكاسبهم الإقليمية تدريجيا مع السعي لفرضها كأمر واقع ليس فقط على الدولة ضحية العدوان بل أيضا على المجتمع الدولي بأسره.

إن الشرعية الدولية برمتها تعتبر اليوم في كفة الميزان. وينبغي على الأمم المتحدة أن تراعي الالتزام بالقواعد الدولية المستقرة، وأن تتخذ تدابير محددة وواضحة لوقف العدوان وإزالة آثاره وعلاج جوهر النزاع الراهن المسبب للصراع المسلح والذي يشكل تهديدا متواصلا للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد تبرز أهمية الأخذ بالاعتبارات التالية: أولا، تأكيد حقوق العضوية لجمهورية البوسنة والهرسك كدولة عضو في الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق الدفاع الشرعي عن النفس كما تضمنته المادة ٥١ من الميثاق؛

ثانيا، فرض وقف إطلاق النار الفوري والملزم لجميع الأطراف، مع تكليف قوات الأمم المتحدة للحماية بضمان الامتثال الكامل وعدم انتهاك وقف إطلاق النار؛

ثالثا، ترسيخ نصوص الميثاق ومبادئ القانون الدولي العام الخاصة بقدسية الحدود، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة؛

رابعا، إلزام الطرف المعتدي بالانسحاب، وإعادة الأراضي التي قام بالاستيلاء عليها بالقوة؛

خامسا، وقف سياسات وممارسات التطهير العرقي التي تعتبر شكلا من أشكال جريمة إبادة الأجناس، مع ضمان حق المطرودين قسريا تحت هذه الممارسات البغيضة في العودة إلى ديارهم ومواطنهم الأصلية، في ظل الحماية الدولية الملائمة؛

سادسا، تعديل ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك لضمان قيامها بدور أكثر فعالية في توفير الحماية الدولية الملائمة للسكان المدنيين وتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس بفعالية ووضوح؛

سابعا، في حالة عدم امتثال المعتدين للقرارات الدولية، ينبغي على الأمم المتحدة أن تبادر بتطبيق تدابير الأمن الجماعي لمناصرة الضحية، وإزالة العدوان، وفرض قواعد الشرعية الدولية، وتأكيد مصداقية الأمم المتحدة.

إن أنصاف الحلول لم تعد مجدية. والمجتمع الدولي مطالب اليوم بأن يتخذ إجراءات صارمة وأن يفرض حلولا شاملة. وما لم يتم ذلك، فإن مكانة المنظمة ستصبح محل تساؤل، وهيبة الأمم المتحدة ستتعرض للاهتزاز أمام أنظار الدول الأعضاء الضعيفة في موازين القوى العسكرية والتي تجاورها دول قوية لديها مطامع إقليمية.

إن الحلول المؤقتة لهذه الأزمة لن توفر الضمانات الكفيلة بإزالة تهديد السلم والأمن الدوليين، كما أن بقاء جذور الصراع مدفونة في ظل الحلول التسكينية سيجعل المنطقة عرضة للانفجار في أي وقت، وهذا ما ينبغي أن يتحسب له المجتمع الدولي من الآن وقبل أن يمتد الصراع إلى كورسوفو وسنجق وفويفودينا، على نفس الأسس العرقية والدينية وقد يمتد إلى مناطق أخرى مجاورة.

يرحب وفد مصر بكافة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لمشكلة البوسنة والهرسك، ويؤكد في هذا الصدد على أن الحل الشامل والعادل والنهائي، هو الضمان الأساسي للاستمرارية والاستقرار. وهنا تبرز أهمية الإطار المرجعي للمفاوضات السياسية بين أطراف الصراع، حيث ينبغي أن تكون أية خطة مطروحة للتسوية متوافقة تماما مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، ومبادئ المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا، التي تم إرساؤها في بداية انعقاد الجولة الأولى للمفاوضات في لندن.

واتصالا بذلك، يرحب وفد مصر بفكرة عقد مؤتمر دولي شامل حول يوغوسلافيا مع أهمية توسيع نطاق المشاركة في هذا المؤتمر ليشمل أيضا الدول المشاركة في قوات الأمم المتحدة للحماية والدول المجاورة ومجموعة الاتصال المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية بالأزمة.

لقد تم إنشاء المحكمة الدولية التي طال انتظارها لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. ويؤكد وفد مصر ثقته في المحكمة، ويطالب بتوفير الموارد اللازمة لاضطلاع المحكمة بالمهمة المنوطة بها بفعالية، كما يعرب عن أمله في أن تبدأ المحاكمات في أقرب وقت ممكن. بحيث ينال كل مجرم حرب العقاب على ما اقترفه من جرائم في حق الإنسانية جمعاء.

إن وفد بلادي يشير باهتمام وتقدير إلى الدور الذي تقوم به لجنة الخبراء المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٠ (١٩٩٢). إن المعلومات التي توفرها هذه اللجنة لها أهميتها وستوفر مادة مفيدة في مسار عمليات المحاكمة، وهو الأمر الذي يستلزم ضرورة مواصلة تلك اللجنة لمهمتها كجهاز معاون لهيئة المحكمة.

لا يفوت وفد مصر أن يتوجه بالتحية إلى الأمين العام ومعاونيه وإدارة عمليات حفظ السلام وقيادة وأفراد قوات الأمم المتحدة للحماية التي تفخر مصر بالمشاركة فيها بقوات عسكرية بمعداتها وبمراقبين عسكريين وأفراد شرطة. كما يشيد وفد بلادي بالجهود المضنية التي تقوم بها السيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومعاونيها في سبيل إيصال المعونات الإنسانية لشعب البوسنة الذي يمر بمأساة إنسانية لن ينساها التاريخ.

في الختام، فإن وفد مصر، باعتباره أحد مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية بالوثيقة A/48/L.50، يناشد الدول الأعضاء أن تؤيد مشروع

القرار تعبيرا عن تضامن المجموعة الدولية مع حكومة وشعب جمهورية البوسنة والهرسك في محنته الراهنة.

السيد النعمة (قطر):

إن الألم ليلف جناني وتنتصب إزائي بأسى عميق محدثات هذه المأساة ومعطياتها. فكم هو مؤلم ومؤثر أن أقف في صبيحة هذا اليوم لأتحدث أمام الجمعية العامة الموقرة في هذه المناقشة للحالة المأساوية في البوسنة والهرسك، التي هي بحق داء عضال ينتاب هذا الجسد الإنساني الواهن المنتصب في هذه القاعة الموقرة وليغدو بلا منازع همّا متصلا، ونكباء يستحر لظاها، ولا يعرف منتهاها، وألما لا يطيق له ذلك الجسد الإنساني الواهن إسرارا أو كتمانا، فها هو يذيع ذاته في كلم تترى في هذه القاعة الموقرة، تتصاعد شكوى واستهجانا، وتتفاوت فيها درجات الألم ومسيس الوجع الراني، فكان لا لبانة لهذا الجمع وهو ينتفض ويتلوى إلا التحدث عن هذا الداء.

فكم هو حري بنا وقمين أيها الجمع الأممي الموقر أن نكون من أولئك الذين إذا مسهم الألم فأدماهم صنعوا من المهم بلسما لتلكم الجراح الراعفة في البوسنة والهرسك، وأن نكون من أولئك الذين يسمعون في صوت الألم صوت المسعف، ويلمسون في يده يد المنقذ الماهر أو يد الآسي المعين، هذه هي اليد الصناع المنشودة، وهذه هي الإرادة المرتجاة، بيد أن الأمر ليس كما يرتجى، وبلوغ شأوه ليس كما يرام.

وبصفتي ممثلا لبلد عربي لا يسعني إلا أن أسجل أننا، في منطقتنا خاصة، التي اصطلت بحربين متتاليتين وأنتابها من جرائهما الكثير من الأزراء والخطوب وما صاحبها وأعقبها حديث عن "نظام عالمي جديد" قد دعانا إلى الاعتقاد أن عالم اليوم الذي اختفت فيه المواجهة بين محورين متنازعين، قد أصبح له نظام جديد لا يتهاون في رد العدوان وفي ردع مرتكبيه وفي إزالة آثاره وإعادة الحق إلى ذويه.

فها هي خيبة أملنا ما تزال شديدة إذ نرى دولة أخرى عضوا في الأمم المتحدة هي البوسنة والهرسك تتعرض لعدوان يغتصب أراضيها ويمعن في قاطنيها تقتيلا ويستشط جنفا في تشريدهم بالآلاف، هذا والعالم ما يزال كما كان خلوا إلا من كلم تترى دون النزوع إلى القيام بفعل مؤثر.

إن المعتدي في حرب البوسنة والهرسك هو الجمهورية التي لا تزال تدعو نفسها يوغوسلافيا مكونة من صربيا أساسا والجبل الأسود. ولهذه الدولة حلفاء محليون هم الصرب من سكان البوسنة والهرسك توجههم وتمدهم بالسلاح والعتاد. وهذه الدولة لا تزال عضوا في الأمم المتحدة - وإن كانت عضويتها قد أصبحت مقيدة من بعض الوجوه - ومع ذلك فإنها تتمادى استخفافا بقرارات مجلس الأمن وإرادة المجتمع الدولي ويتبارى قادتها في إيهام العالم أجمع بالزعم الكاذب برغبتهم في السلام وادعائهم الخادع أن ما يجري في البوسنة والهرسك هو حرب أهلية لا شأن لهم بها في حين أن أفعالهم المدمرة تناقض أقوالهم الكاذبة تلك. وكم من هدنة وافقوا عليها أمس لينتقضوها اليوم هم وحلفاؤهم المحليون والمثال المتكرر لذلك الموقف الشائن هو استمرار قصفهم الإجرامي لسراييفو عاصمة البوسنة والهرسك وتعويقهم للامدادات الإنسانية لسكان تلك المدينة البائسة مع حلول فصل شتاء جديد.

إن عدم أخلاقية مثل هذا الموقف ظاهرة للعيان، بيد أن الأمر يجاوز الأخلاقيات الى ما هو أهم بالنسبة لأمن العالم وسلامه. ولهذا فإن وفد بلادي يدعو هذا المحفل الأممي المجتمع اليوم أن يتخذ الإجراء اللازم والحاسم في إيقاف ذلك الفصل المشين في سفر الإنسانية، داعيا ذلك المعتدي الأشر الصربي أن يرعوي عن عدوانه وأن يجبره على إزالة ذلك العدوان.

أيستوي حافظ حقا ولافظه، ومؤمنون بأخلاق وكفار؟ أجل ليس هناك من سبيل إلا حشد القيم المثلى المتبقية في ضمائر هذه الأمم المتحدة لإيقاف ذلك العدوان السافر برد الحقوق إلى أصحابها. وفي ذلك إرساء لقواعد الحق والعدل كي لا يظن طرف آخر في مكان ما من هذا العالم يضمر استخدام القوة لتحقيق أغراض تجاه جيرانه وعناصر شعبه أنه سيكون بمنجى ومنأى من العقاب إذا ما ارتكب ذلك العدوان. وبغير ذلك ستكون مأساة البوسنة والهرسك فاتحة لفصل مربض الدجى قاتم في تاريخ عالمنا تصبح فيه القوة العمياء الطغياء هي الحكم بين المتخاصمين وتذهب فيه مبادئ الميثاق ومقاصد الأمم المتحدة أدراج الرياح.

إنني لا على خطل إذا قلت إن أي حل لمشكلة البوسنة والهرسك لن يكون مقبولا إلا إذا كان مبناه تكريس نتائج العدون وما يسمى بالتطهير العرقي وجعلها أمورا مسلمة يقبل بها المجتمع الدولي تحت ستار تقسيم جمهورية البوسنة والهرسك الى دويلات عرقية، وهو ما كان مطروحا في أعقاب مفاوضات

جنيف ورفضه بحق برلمان البوسنة المنتخب والممثل لشعب البوسنة بكل فئاته دون تمييز.

إن بلادي، بوصفها عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، تؤيد بقوة الإعلان الصادر في أيار/مايو الماضي عن الدول الأعضاء التي كانت مجتمعة في مقر الأمم المتحدة، وتعتقد كل الاعتقاد بضرورة تنفيذ ما جاء بذلك الإعلان، وعلى الأخص العودة الآمنة للاجئين من البوسنة الى ديارهم التي أبعدو عنها بالقوة، وإصدار قرار من مجلس الأمن بعدم قبول الأمر الواقع المفروض جورا واعتسافا على جمهورية البوسنة والهرسك، وبضرورة استعادة سيادتها على كل أراضيها وضمان سلامتها الإقليمية، وهو ما نأمل أن يشتمل عليه قرار الجمعية العامة الذي سيصدر في ختام هذه المناقشة.

ولا أجد ما أختتم به كلمتي هذه أفضل من تلكم الكلمات التي اختتم بها الرئيس علي عزت بيكوفتش رئيس جمهورية البوسنة والهرسك في رسالته الموجهة الى الأمين العام، والمؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قائلا:

"إن المستقبل للسلام العادل وحده. وإننا نحبذ مثل هذا السلام، ولا يمكن التوصل اليه إلا باحترام قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مؤتمر لندن"

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

نحن هنا اليوم نناقش مرة أخرى مأساة البوسنة والهرسك. إننا نفعل ذلك وسط صراخ الألم الصادر عن الذين يتعرضون للذبح والاغتصاب والقتل على يد الصرب المضللين في تلك الأرض المريرة الواقعة في قلب أوروبا التي تشكل حضارتها أحد أكثر عناصر تراثنا الانساني مدعاة للإعتزاز. والأعمال الوحشية التي ترتكب ضد البوسنيين تستمر دون هوادة في ازدراء صارخ للقرارات العديدة التي اتخذتها هذه الهيئة، وكأن كلمة "الوحشية" ذاتها أصبحت على نحو غريب تكتسب الاحترام. إن وقوفنا كمتفرجين أمام المذبحة المستمرة التي خطط لها الصرب وترددنا في العزم على بذل الجهود، وتعثرنا أثناء بذل الجهود، تؤكد إننا ضعفاء نفتقر الى الإهتمام والرغبة في حل هذه المسألة والى القدرة على ذلك. ويبدو أن دورنا أصبح دور المتفرج الذي يشاهد موت دولة عضو زميلة لنا موتا بطيئا ومؤلما.

إذا كان هدفنا وإرادتنا السياسية يتصفان بالإخلاص، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا أنه مازال بإمكاننا إنقاذ البوسنيين من الإبادة ومنع زوال البوسنة والهرسك من خريطة أوروبا والعالم. ويحدوني الأمل في أن يظهر إخلاصنا في النتائج التي ستسفر عنها مداولاتنا في الدورة الحالية للجمعية. وإذا فشلنا، فقد تكون آخر مداولات تجري بشأن البوسنة والهرسك، وهذا طبعا سيكون عارا على البشرية بأسرها، ولا سيما علينا نحن الموجودين هنا اليوم.

لقد تكلم وفد بلدي مرارا على القهر وإبادة الجنس اللذين يتعرض لهما البوسنيون، كما تكلمنا ضد سياسية الصرب البغيضة المتمثلة في "التطهير العرقي". كذلك حاولنا مرارا أن نركز الانتباه على حالة حقوق الانسان المروعة والخطيرة في البوسنة والهرسك. وفي المناقشة العامة التي جرت في وقت سابق من هذه الدورة، ذكرت رئيسة وزراء بنغلاديش، البيغوم خالدة ضياء، أن مأساة البوسنة والهرسك التي تعتبر "مصدرا للأسى لكل من لديه ضمير" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٣، الصفحة ٢٥) هي حالة من

> "التطبيق غير المتكافئ لمفهوم حقوق الانسان... والكيل بمكيالين المتمثل بإمداد الصرب والكروات بالأسلحة في الوقت الذي يظل فيه المسلمون غير مسلحين أمر مساو لانتهاك حقوق الانسان" (المرجع نفسه).

إننا نرى أنه بغية أن تصبح القيم التي تتحلى بها حقوق الانسان عالمية ومستديمة، يجب أن تكفل التخلص التام من المواقف المزدوجة أو الانتقائية من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبينما نناقش بجدية، وبنجاح حتى الآن، مسألة تعيين مفوض سام لحقوق الانسان، فإننا في الوقت نفسه نفشل، بما يبعث على الأسى، في دعم حق شعب البوسنة والهرسك في البقاء، وهو الحق الذي أعتقد أنه يشكل لب مسألة حقوق الانسان. وإذا مات الناس بسبب الأعمال العدائية والوحشية والجوع، فهل لي أن أسأل كيف يتسنى لهم ممارسة حقوقهم الانسانية.

لقد شهدنا في الوقت الذي كان يرتكب فيه الصرب الأعمال العدائية الوحشية ضد البوسنة والهرسك اتخاذ هذه الهيئة قرارات وتدابير عديدة بغرض استعادة السلم في المنطقة والتخفيف من حدة معاناة ضحايا الصراع. وبنغلاديش أيدت تأييدا راسخا ودون

تـــردد جميع هذه القرارات والتدابير المتعلقة بالبوسنة والهرسك، كما أن بنغلاديش تشعر إزاء مشروع القرار هذا بالذات المعروض علينا (A/48/L.50) بمشاعر التأييد القـــوي والراسخ. وإننا نشعر، مثلنا مثل جميع الناس، بالجزع إزاء استمرار الصرب البوسنيين بممارسة "التطهير العرقي"، والتواطؤ القائم بينهم وبين العناصر الكرواتية المتطـــرفة سعيا الى تقطيع أوصال جمهورية البوسنة والهرسك. لذلك، نؤيد مشروع القرار الرافض لحيازة الأراضي عـن طريـق استعمـال القوة و "التطهير العرقي"؛ وإننـــا نؤيد المبادئ المعلن عنها في جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والقرارات التي اتخذها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة؛ كذلك نؤيد رفع حظـــر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك كي تتمكـــن الحكومة والشعب من ممارسة حقهما الطبيعي في الدفاع عن النفس، وفقا للمادة ٥١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

نود أن نذكر هنا قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) بشأن حظر الأسلحـــة المفـــروض على يوغوسلافيا السابقة، الذي اتخذ في وقت سابـــق بهدف ردع المعتدي. وإنني على ثقة بأن جميع الأعضـــاء في هذه الهيئة الحاضرين هنا هم مثلنا على اقتناع بفشله في القيام بذلك. فبينما نناقش المسألة هنا، لا يزال الصرب يتسلمون الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، في حين يتعرض البوسنيون الذين لا عون لهـــم للإزالة والعدوان والسجن في أرضهم بالذات فيمـــا يسمى بالمناطق الآمنة.

لذلك، وقبل فوات الأوان، يجب علينا أن نرفع حظـــر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك بغية تمكين البوسنيين من القتال من أجل بقائهم، إذ أننا جميعا نود بالتأكيد أن نرى البوسنيين يعيشون كأمة في موطنهـــم بالذات. ومن شأن هذا العمل أن يردع أيضا الصرب عن الماضي في سياستهم التوسعية ويقنعهم بالجلوس حول طاولة المفاوضات بغية تحقيق تسوية سياسية منصفة وعادلة تكون مقبولة لدى الجميع.

وكما أشير في مشروع القرار هذا، يؤيد وفدنا وقف إطلاق النار الفوري الشامل والوقف الكامل لجميع الأعمال العدائيـــة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك بحيث يتهيأ منـــاخ يفضي الى استئناف المفاوضات السلمية في إطار المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة؛ والى رفع البوسنيين الصرب الحصار عن سراييفو؛ والمـــدن الأخرى والمناطق الآمنة؛ وتيسير التدفق بلا عوائق للمساعدة الانسانية، بما في ذلك توفير المياه والكهرباء والوقود والاتصالات، ولا سيما فـــي المناطق الآمنة؛ والإغلاق الفوري لجميع معسكرات الاحتجـــاز والاعتقال التي أقامها الصرب في صربيا والجبل الأسود وفي البوسنة والهرسك، والإكمال السريع للترتيبات المتبقية للمحكمة الدولية التي شكلت بموجب قرار مجلس الأمـــن ٨٢٧ (١٩٩٣)، بحيث يمكنها محاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة.

وباختصـــار، يتضمن مشروع القرار تدابير جميعها ذات طابع شمولـــي، ولكننا نحتاج من أجل تنفيذها الى بذل جهودنا الصادقة والعازمة وبذلك ننهي بسرعة هذه المأساة الانسانية التي لا تصدق.

وبهذا العمل الإيجابي وحده يمكننا أن نسترجع ثقتنا وإيماننا بأنفسنا كأعضاء نزيهين في هذه المنظمة الدولية.

إن ضميرنا يملي علينا أن نؤيد مشروع القرار الخاص بالبوسنة والهرسك المعـــروض علينا. وإن التقاعس والتكاسل في هذه المرحلة لـــن يؤدي الى تسديد ضربة قاسية ومميتة للقانون والشرعية الدولية فحسب، وإنما الى إيماننا بهذه المؤسسة العظيمة، الأمم المتحدة.

وبنغلاديش بدورهـــا لم تكتف بتأييد مشروع القرار تأييدا تاما وكاملا فحسب، بل شاركت أيضا في تقديمه. ونعتقد إن المناقشـــة الحالية ستتوج إيجابيا باعتماد مشروع القرار بالإجماع، مما يساعد البوسنيين في سعيهم للبقاء في وطنهم، البوسنة والهرسك، وردع المعتدين الصرب. وسترسل أيضـــا إشارة واضحة ومتميزة الى الذين لديهم مخططات وأطمـــاع توسعية عن قوة وتصميم مجتمع الأمم المتحدة علـــى التمسك بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
بناء على قرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠)، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي): أود بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أشكركم على منحي الفرصة مرة أخرى لمخاطبة هـــذه الهيئة بشأن أسوأ كارثة ومأساة إنسانيـــة في عصرنا: ألا وهي الحالة السائدة في جمهورية البوسنة والهرسك.

إن عضوا من أسرة الأمم المتحدة وقع ضحية لحرب استيلاء واضحة وقاسية، مقرونة بإبادة الجنس والاغتصاب و"التطهير الديني" والطرد الجماعي، وهي عواقب نوع جديد رهيب من الفصل العنصري الصربي.

للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، يعاد ترسيم الحدود في أوروبا بقوة السلاح، وعمليات القتل الجماعي ومختلف الجرائم الشنيعة، بينما تنتهك باستمرار مبادئ الأمم المتحدة. وتستمر هذه المذبحة اللاإنسانية لا في ساحات القتال فحسب وإنما أيضا في المدن والمنازل والمدارس والمستشفيات والجوامع، وفي كل مكان وكل يوم في البوسنة والهرسك. إن الناس بغض النظر عن هويتهم وأماكن وجودهم يذبحون عمدا ودون عقاب على يد مجرمي الحرب العتاة الذين لم يجر بعد التعرف عليهم وتعقبهم ومعاقبتهم، بينما تبدو الأمم المتحدة لا عاجزة فحسب، للأسف، وإنما أيضا مترددة في التدخل بثبات والتصرف بالجدية المتوقعة منها لوقف هذه المجزرة. وإذا ما استمر القتال فإن العالم سيشهد مزيدا من المعاناة للناس الأبرياء نتيجة لبرد الشتاء القارس الذي بدأ بالفعل يعصف بالمنطقة.

ما برحت الحالة في البوسنة والهرسك منذ البداية أبرز بند على جداول أعمال اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامي. وقد قمت قبل بعض الوقت بعرض لائحة تفصيلية بجميع أنشطة المنظمة في هذا الصدد أمام هذه الجمعية. ومنذ ذلك الحين، قام آخر اجتماعين وزاريين استثنائيين لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الموضوع عقدا في اسطنبول والرياض؛ والمؤتمر الاسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية، المعقود في كراتشي في نيسان/ابريل الماضي؛ واجتماع المكتب الموسع والاجتماع الوزاري الخاص لمكتب منظمة المؤتمر الاسلامي الموسع؛ واجتماع منظمة المؤتمر الاسلامي التنسيقي السنوي لوزراء الشؤون الخارجية، المعقود في الأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تحت رئاسة مدير خارجية باكستان - قامت كلها باستعراض مستفيض لآخر التطورات الحاصلة في المأساة الإنسانية في البوسنة.

ولقد أكد الاجتماع التنسيقي على جملة أمور، منها جميع القرارات السابقة الخاصة بالحالة وبالتآمر الصربي الكرواتي سعيا الى تمزيق دولة عضو في الأمم المتحدة باستعمال القوة وأعمال إبادة الجنس ضد المسلمين البوسنيين. وأكد دعمه الثابت لحكومة البوسنة والهرسك وشعبها في كفاحها من أجل حماية سيادة بلدهما واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية.

إن الاجتماع التنسيقي السنوي لمنظمة المؤتمر الاسلامي أكد أيضا على التزام الدول الأعضاء في المنظمة بالإسهام صوب تنفيذ تسوية سياسية عادلة تفي تماما بشواغل حكومة البوسنة، في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. وفي هذا السياق، كرر استعداد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي للإسهام بالقوات في قوة الأمم المتحدة للحماية وحث الأمين العام للأمم المتحدة على قبول العرض المقدم من منظمة المؤتمر الاسلامي.

لقد رجت منظمة المؤتمر الاسلامي باستئناف المفاوضات في جنيف، وتأمل أن يكتب النجاح للمبادرة التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي في التنشيط الفعال لعملية السلم وتحقيق نتائج ملموسة وهامة. وفي هذا السياق، نذكر بأن أي تسوية يعول عليها يجب أن تأخذ في الحسبان المطالب المشروعة لحكومة جمهورية البوسنة والهرسك، ولا سيما حقها في العيش في دولة قادرة على البقاء جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ودفاعيا؛ والحصول على التزامات بتنفيذ الاتفاقات المبرمة؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة أمن البوسنة في المستقبل. وفي هذا الصدد، ينبغي إبقاء الجانب الصربي تحت الضغط الثابت لاحترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وكذلك الالتزامات التي تم التعهد بها والاتفاقات المبرمة.

إننا في منظمة المؤتمر الاسلامي نعتقد أنه لا يزال يوجد بعض الوقت، حتى في هذه اللحظات الأخيرة، لرفع الحظر على السلاح المفروض على البوسنة والهرسك، بالرغم من التأخير، بغية تمكينها من الدفاع عن نفسها ضد العدوان والإبادة، ولتوسيع وتشديد الجزاءات المفروضة على صربيا وعلى البوسنيين الصرب، الشركاء المتواطئين في العدوان.

ونعتقد كذلك أن المحكمة الدولية لجرائم الحرب، من أجل العدالة الدولية ومنعا للجرائم ضد الإنسانية، ينبغي أن تبدأ عملها بصورة فعالة ودونما إبطاء. إن جميع الحكومات والمنظمات والأشخاص الذين يمتلكون وثائق تتصل بولاية هذه المحكمة ينبغي أن يقدموها اليها بغية تمكين هيئة إنفاذ القانون المنشأة حديثا من جميع كل ما يمكنها جمعه من الأدلة لإنجاز مهمتها.

ونشعر كذلك بقلق عميق إزاء حقيقة أن هناك أدلة دامغة على أن الأقلية المسلمة في ساندجاك بصربيا تحرم من حقوقها. فالعديد من الذين دافعوا عن حقوق أبناء وطنهم سجنوا أو طردوا، بينما يسعى النظام الحاكم في صربيا الى دعم حقوق الطائفة الصربية في كرواتيا وينكر في الوقت ذاته حقوق الأقليات في صربيا.

إن منظمة المؤتمر الاسلامي تطالب جميع المنظمات الدولية المعنية بأن تحث النظام الصربي على أن يرد حقوق المسلمين الأساسية والأولية غير القابلة للتصرف في ساندجاك وفي كوسوفو. وإن العملية الجارية يجب ألا تغفل بأي حال عن هذا الموضوع السياسي البالغ الأهمية المتصل بحقوق الانسان.

لقد أنشأت منظمة المؤتمر الاسلامي، منذ بداية الأزمة، فريق اتصال في الأمم المتحدة بنيويورك يتألف من ممثلي عدة بلدان اسلامية بغية رصد جميع التطورات ذات الصلة بهذه المشلكة.

وقد اجتمع الممثلون الدائمون للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي في نيويورك أيضا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وأصدروا بيانا يجسد من جديد الإنشغال الخطير الذي تشعر به أممهم إزاء الحالة المأساوية التي ما زالت تتدهور في جمهورية البوسنة والهرسك. ويذكر البيان مايلي:

"على الرغم من إبداء المرونة المستمر من جانب حكومة البوسنة، ليس هناك أي دلائل على تحقيق تسوية سلمية مشرفة للصراع. إن حكومة الرئيس عزت بيكوفيتش أظهرت شجاعة كبيرة بالموافقة على استئناف محادثات السلام على أساس اقتراح الاتحاد الأوروبي. ومن المؤسف أن هذه المحادثات تتغثر بسبب موقف الصرب اللامعقول والمتصلب.

ويكرر البيان أيضا:

"إن منظمة المؤتمر الاسلامي تشعر بالانزعاج إزاء الاقتراح الأخير بتخفيف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود. لقد فرض مجلس الأمن هذه الجزاءات عقب الاعتداء الصربي السافر على البوسنة والانتهاكات الفادحة لحقوق الانسان لشعبها. وأي كلام عن رفع الجزاءات لن يكون سابقا لأوانه فحسب، وإنما سيؤدي أيضا الى إضفاء الشرعية على الأعمال الصربية الوحشية ضد بلد عضو في الأمم المتحدة. هذا العدوان لا يزال مستمرا دون هوادة. ومنظمة المؤتمر الاسلامي ستقاوم أي جهد يرمي الى رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) ما دامت جميع الشروط التي نص عليها مجلس الأمن غير مستوفاة تماما، بما في ذلك إخلاء الأراضي المحتلة بالقوة و"التطهير الإثني".

وفي نفس الوقت حضر أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي أخيرا في جنيف جلسة عقدها الاتحاد الأوروبي مناقشات مفصلة مع السيد علي عزت بيكوفيتش، رئيس الجمهورية، بحضور رئيس وزراء البوسنة، السيد زيلاجيك. وقد تبادلنا أيضا وجهات النظر مع وزراء خارجية بلجيكا، وفرنسا، والمانيا، والنمسا، وبريطانيا العظمى، بالإضافة الى الرئيسين المناوبين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وأعرب الأمين العام عن ارتياحه لاستئناف المفاوضات، وأكد من جديد تضامن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع الشعب البوسني وحكومته الشرعية بالإضافة الى تصميم تلك الدول الأعضاء على الإسهام في إيجاد تسوية سلمية وعادلة تتفق مع مبادئ وقرارات مؤتمر لندن وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي نهاية زيارة جنيف، ذهب أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي الى دكار، السنغال، حيث أبلغ رئيس جمهورية السنغال - وهو الرئيس الحالي لمؤتمر القمة الإسلامي - بتفاصيل عملية المفاوضات الحالية الخاصة بالبوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، تقر أيضا أن يطلب أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي من الدول الأعضاء تكريس يوم للاحتفال بالتضامن مع شعب جمهورية البوسنة والهرسك وبدء حملة خاصة لجمع التبرعات على المستوى القومي لمعونة البوسنيين المعذبين. بعد ذلك، تقرر أن تبدأ حملة التضامن يوم الإثنين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وهناك أمل بأن تسمح هذه الفرصة للدول الأعضاء بتنبيه الرأي العام فيها بمأساة الشعب البوسني عن طريق الندوات والمعارض الفنية وأنشطة أخرى.

في الختام أود أن اؤكد من جديد دعم منظمة المؤتمر الإسلامي الكامل لحق جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن نفسها بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة، في هذا المضمار برفع حظر الأسلحة عن جمهورية البوسنة والهرسك.

وتؤكد منظمة المؤتمر مرة أخرى، بعضويتها التي تبلغ ٥١ بلدا، تأييدها القوي والثابت للكفاح العادل للشعب البوسني ضد العدوان، والإبادة و "التطهير" الطائفي أو الديني. وتوافق منظمة المؤتمر الإسلامي بالكامل على الموقف البوسني البناء بشأن مبادئ التسوية السلمية للصراع. وما لم تعترف جميع الأطراف المعنية بالمطالب المشروعة للشعب البوسني، فسيظل السلم بعيد المنال في منطقة البلقان برمتها، وبهذا سيستمر تعرض أمن المنطقة بالإضافة الى أمن العالم كله لخطر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.